

أحكام المراهق والمراهقة في العورة دراسة فقهية مقارنة

إيناس منير أبو حمد، عارف عز الدين حسونة*

ملخص

شاع في زماننا هذا تقصير كثير من أولياء المراهقين والمراهقات في حثهم وتربيتهم على ستر العورات ومنعهم من كشفها؛ بدعوى أن هؤلاء ما زالوا صغارا دون سن التكليف، وأن في حملهم على ما لم يجب عليهم من ذلك إغاثا لهم وتضييقا عليهم فيما أعفاهم الشارع منه ويسر عليهم فيه؛ وهو ما أحوج من ثم إلى مراجعة المذاهب الفقهية الأربعة من أجل الفحص فيها عما يصدق تلك الدعوى أو يكذبها؛ استنادا إلى أدلة التشريع المعروفة، ومصادره المشهورة؛ فقام الباحثان لذلك بدراسة حد العورة في حق كل من المراهق والمراهقة في الصلاة وخارجها، والنظر في أن اختلاف حد عورة المراهق والمراهقة عن حد عورة البالغ والبالغة عند بعض الفقهاء هل يعفيهما لاحظ التعبير بالمتى هنا من ستر عورة البالغين، أم يلزمهما وبالجمع هنا سترها ولو تأديبا وتدريباً لهما وبالمتى هنا؟ على سترها؛ حتى ينتقلا في سترها عند البلوغ من إلف العادة إلى شرف العبادة، بعد أن حصل لهما ذلك الإلف بالدربة والتعود؟ وكذلك يدرس الباحثان ههنا أحكام نظر المراهق والمراهقة إلى عورة البالغ والبالغة، ونظر البالغ والبالغة إلى عورة المراهق والمراهقة؛ بحيث يبينان ما يجوز من ذلك وما لا يجوز، وخلاف العلماء فيما اختلفوا من ذلك فيه.

الكلمات الدالة: المراهق، المراهقة، عورة المراهق، عورة المراهقة، الاستئذان، النظر.

المقدمة

ثم من أجل الوفاء ببيان تلك الأحكام والتعريف بها على حسب اختلاف الفقهاء فيما اختلفوا فيه منها، عرض الباحثان في هذا البحث للتعريف بالمراهق وأهليته باختصار، ثم للتعريف بالعورة وبيان حدها في حق المراهق والمراهقة، ثم لحكم نظر البالغين إليها، وحكم نظر المراهق والمراهقة إلى عورات البالغين؛ متبعين في ذلك المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي والمنهج الاستنباطي؛ لحكاية مذاهب الفقهاء وأدلتها، ومناقشة ما تدعو الحاجة إلى مناقشته منها، ثم ترجيح ما يراه الباحثان راجحا في كل مسألة من مسائل البحث.

الدراسات السابقة

وجد الباحثان بعض الرسائل العلمية التي تبحث في أحكام الصغار في العبادات وغيرها، ولكنها لم تعرض لما تعلق بعورة المراهق والمراهقة على النحو الذي فصله الباحثان وتوسعا فيه؛ إذ تركز البحث في تلك الرسائل بالجملة على بيان أحكام الصغار المميزين، لا المراهقين؛ ومن تلك الرسائل التي أمكننا الوصول إليها:

أولا: رسالة ماجستير بعنوان (الأحكام الخاصة بالصغار في الفقه الإسلامي) للباحثة جميلة عبد القادر الرفاعي نوقشت في الجامعة الأردنية، سنة 1993. وقد تناولت الباحثة في هذه

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن سار على هديه إلى يوم الدين. أما بعد...

فإن ستر العورات أمر لا ينبغي التغافل عنه ولا التهاون فيه البتة؛ لما يفرض إليه كشفها غالبا من الإغراء بفاحشة الزنا والدعوة إليه؛ بما أن كشفها من أخطر مقدماته ودواعيه، وأشدّها إلحاحا به؛ وبخاصة فيما تعلق من ذلك بعورات المراهقين والمراهقات التي يجدها بعض الفساق أكثر أغراء، في الوقت الذي نرى فيه تقريط أولياء المراهقين بستر عوراتهم؛ بدعوى عدم التكليف، والرغبة بالتسهيل والأخذ بالأسير؛ مما أحوج إلى مراجعة مذاهب الفقهاء لتعرف أحكام عورات المراهقين بالنسبة إلى حدها والنظر إليها، والبحث فيما يجب على الأولياء في ذلك من جهتي الامتنال والتأديب والطاعة والتدريب.

* قسم الفقه وأصوله، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، عمان. تاريخ استلام البحث 2014/1/10، وتاريخ قبوله 2014/3/11.

ينبغي التفصيل أكثر في حدود المقاربة والمخالفة بين هذا البحث والدراسات السابقة، وما الشئ الجوهرى الذي سيضيفه هذا البحث؟

يرجى أن يتفضل المحكم الكريم بملاحظة أننا بينا حدود المقاربة والمخالفة بين هذا البحث والدراسات السابقة على النحو الذي طلبه تفصيلاً.

هذا وقد جاءت خطة البحث في أربعة مباحث على النحو التالي:

المقدمة

المبحث الأول: معنى المراهقة لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني: أهلية المراهق عند الأصوليين

المبحث الثالث: حد عورة المراهق والمراهقة في الصلاة وخارجها

المطلب الأول: معنى العورة لغة واصطلاحاً

المطلب الثاني: حد عورة المراهق والمراهقة خارج الصلاة وفيها

الفرع الأول: حد عورة المراهق والمراهقة خارج الصلاة

الفرع الثاني: حد عورة المراهق والمراهقة في الصلاة

المسألة الأولى: حد عورة المراهق في الصلاة

المسألة الثانية: حد عورة المراهقة في الصلاة

المبحث الرابع: أحكام المراهق والمراهقة في النظر إلى العورة

المطلب الأول: النظر إلى عورة المراهق والمراهقة

المطلب الثاني: نظر المراهق والمراهقة إلى عورة غيرهما

الفرع الأول: نظر المراهق إلى عورة الأجنبية واستئذانه على الأجنيات

الفرع الثاني: نظر المراهقة إلى عورة الرجل البالغ

الفرع الثالث: نظر المراهقة إلى عورة المرأة البالغة

الخاتمة

البحث خلا من خاتمة. تكتب له خاتمة وتتضمن أهم النتائج والتوصيات

أضاف الباحثان خاتمة تضمنت أهم النتائج والتوصيات كما طلبه المحكم الفاضل

المبحث الأول: معنى المراهقة

المراهقة لغة مصدر رَهَقَ، ومعناه قارب. يقال: راهق الغلام فهو مراهق: إذا قارب الاحتلام ولم يحتلم بعد. والمراهق الغلام الذي قد قارب الحُلُم، وجارية مراهقة. ويقال جارية رَاهِقة وغلّام رَاهِق.

ويطلق المراهق على: الغلام الملم⁽¹⁾، والغلام الناهد⁽²⁾، والغلام اليافع⁽³⁾، والغلام السمين التام الخلق، والغلام القضيف⁽⁴⁾، وإذا قارب الإدراك قيل له مراهق وكوكب⁽⁵⁾. وقدره

الرسالة تقسيم مرحلة الصغر إلى الصغير المميز والصغير غير المميز، وبينت أن المميز ليس مكلفاً، وتكلمت على علامات البلوغ، ولكنها لم تتعرض البتة لبيان أحكام عورة الصغير ولا المراهق لا في الصلاة ولا خارجها، ولا تكلمت على أهلية المراهق ولا على نظر المراهق والمراهقة إلى عورة غيرهما، وهو جميعاً ما يزيده بحثنا على هذه الرسالة.

ثانياً: رسالة ماجستير بعنوان (بعض أحكام الصغير في الفقه الإسلامي مقارناً بالقانون الكويتي) للباحثة فاطمة سعيد محمد الرشيدى، نوقشت في جامعة الكويت سنة 1997 وقد تناولت الباحثة في هذه الرسالة الكلام على حد عورة المراهق والمراهقة في الصلاة وخارجها، إلا أنها ذكرت مذهب الحنفية في حد عورة الصغير والصغيرة بعد سن العاشرة في الصلاة وخارجها، بدون ذكر أدلة له، ولم تذكر مذهب المالكية في حد عورة المراهق ولا في حد عورة المراهقة، لا في الصلاة ولا خارجها، بل ذكرت رأيهم في حد عورة الصغير والصغيرة المأمورين بالصلاة فقط، مع ما بين الصغير والمراهق من اختلاف في حد عورته عندهم. وكذلك ذكرت الباحثة مذهب الشافعية في حد عورة الصغير والصغيرة في الصلاة وخارجها، ولو كانا غير مميزين، مع غير أن تبين أن هذا مذهبهم أيضاً في حد عورة المراهق والمراهقة في الصلاة وخارجها. كما ذكرت مذهب الحنابلة في حد عورة الصغير ابن العشر في الصلاة وخارجها ولكنها لم تبين مذهبهم في عورة من زاد على العشر - مع اختلافهم في حدها - ولا بينت مذهبهم في حد عورة الصغيرة بنت العشر خارج الصلاة. ذلك لم تتناول الباحثة مطلقاً الكلام على أهلية المراهق ولا على حكم نظر المراهق والمراهقة إلى عورة البالغين ولا على حكم استئذان المراهق والمراهقة على البالغين، ولا ذكرت حكم النظر إلى عورة المراهق والمراهقة، إلا ما نقلته عن المالكية من حكم النظر إلى عورة المراهق فقط، وهذا كله ما يزيده بحثنا على تلك الرسالة بإذن الله.

ثالثاً: رسالة ماجستير بعنوان (أحكام الصبي في العبادات) للباحث مصطفى خالد حسين الأسمر. نوقشت في جامعة النجاح الوطنية سنة 1999. وقد تناول الباحث باختصار حد عورة المراهق والمراهقة في الصلاة، ولكن يزيده بحثنا عليه بمزيد التفصيل في مسألة عورة المراهق والمراهقة في الصلاة بنقل مذاهب في حد عورتها لم ينقلها الباحث، وي زيد أيضاً بالكلام على حد عورة المراهق والمراهقة خارج الصلاة، وبالكلام على نظر البالغين إلى عورة المراهق والمراهقة، ونظرهما إلى عورة البالغين؛ حيث لم يعرض الباحث لهذه المسائل البتة.

ابن منظور بالعشر إلى إحدى عشرة⁽⁶⁾.

والظاهر أن قوله إلى إحدى عشرة هو باعتبار ما يعلم من أحوال المراهقين في بلده وإلا فإن من بلغ الثانية عشرة والثالثة عشرة مراهق أيضاً إذا لم يحتلم وحددنا البلوغ بالاحتلام لا بغيره من العلامات.

وعلى أية حال فقد اتفقت المصادر اللغوية على تعريف المراهق لغة بأنه المقارب للبلوغ إلا أن بعضهم قدر لذلك سناً بعينها وبعضهم لم يقدرها بسن. والصحيح أن تقديرها بسن معينة ليس جزءاً من معنى المراهق لغة، إذ هو في اللغة مجرد المقاربة للبلوغ سواء أكان ذلك في سن الحادية عشرة أم غيرها.

المراهق اصطلاحاً

عرف الحنفية: المراهق بأنه: الداني من البلوغ، ومثله يجمع، والذي تتحرك آتته ويشتهي الجماع. وأدنى المدة لذلك في حق الغلام اثنتا عشرة سنة، وفي حق الجارية تسع سنين⁽⁷⁾.

جاء في الفتاوى الهندية: "وأدنى مدة البلوغ بالاحتلام ونحوه في حق الغلام اثنتا عشرة سنة، وفي الجارية تسع سنين، ولا يحكم بالبلوغ إن ادعى وهو ما دون اثنتي عشرة سنة في الغلام وتسع سنين في الجارية"⁽⁸⁾.

وفي مجلة الأحكام العدلية: "إذا أكمل الذكر اثنتي عشرة سنة ولم يبلغ يقال له: "المراهق". وإذا أكملت الأنثى تسعاً ولم تبلغ يقال لها: "المراهقة". إلى أن يبلغا"⁽⁹⁾.

وقال ابن عابدين: "المراهقة - بكسر الهاء -: المقاربة للبلوغ. وهي من بلغت سناً يمكن أن تبلغ فيه، وهو تسع سنين، ولم توجد منها علامة"⁽¹⁰⁾.

وعرف المالكية المراهق بأنه: المقارب للبلوغ وهو ابن اثنتي عشرة سنة أو ثلاث عشرة سنة في الذكر⁽¹¹⁾، أما الأنثى فتسع أو عشر سنين⁽¹²⁾.

وعرف الشافعية المراهق بأنه: من قارب الاحتلام أي باعتبار غالب سنه، وبعضهم قدره بقرب الخمسة عشر⁽¹³⁾، ومنهم من قدره بعشر سنين في الذكر ويتسع في الأنثى⁽¹⁴⁾.

أما الحنابلة فعرفوا المراهق بأنه: الذي لم يبلغ، لكنه قريب البلوغ وبميز. وقدره بعشر سنوات في الذكر وتسع في الأنثى⁽¹⁵⁾.

ويلاحظ على هذه التعريفات للمراهق أنها اتفقت على تعريف المراهق بأنه الذي قارب البلوغ، وأنه يشتهي الجماع، وبعضها أضاف أنه يجمع، ولكنها اختلفت في تقدير مبدأ سن المراهقة: فقدره الحنفية والمالكية في قول بائنتي عشرة سنة للذكر وتسع سنين للأنثى، وقدره المالكية في قول ثلث ثلاث عشرة سنة للذكر وعشر سنين للأنثى، وقدره الحنابلة وبعض

الشافعية بعشر سنين للذكر وتسع سنين للأنثى، وقدره بعض الشافعية بخمس عشرة سنة، وبالغ الإمام السرخسي من الحنفية فقدره بسبع سنين، فقال رحمه الله: "مدة البلوغ بالسن ثمانى عشرة سنة فقدرنا مدة القرب منه بسبع سنين اعتباراً بمدة التمييز في الابتداء"⁽¹⁶⁾. فأما من قدر مبدأ سن المراهقة بائنتي عشرة سنة أو بثلاث عشرة سنة للذكر ويتسع سنين أو بعشر سنين للأنثى: فاستدل باستقراء الواقع والوجود؛ حيث لم ير غلاماً احتلم لأقل من اثنتي عشرة أو ثلاث عشرة، ولا جارية حاضت لأقل من تسع أو عشر. وأيضاً: لأن الجارية لا تطيق الوطء لأقل من تسع أو عشر⁽¹⁷⁾.

قال الحنفية في الاستدلال لهذه السن: لأنها أقل مدة بلوغهما، وكونه ابن اثنتي عشرة سنة وقت المراهقة البتة واحتمال البلوغ فيه... ولأنهم اعتبروا الواقع والوجود، وأنهم لم يروا غلاماً احتلم لأقل منها⁽¹⁸⁾.

وأما من قدره بعشر سنين: فاستدل بقوله صلى الله عليه وسلم: "مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ (بالرفع) سَبْعِ سِنِينَ وَاصْرِفْهُمْ عَلَيْهَا وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ سِنِينَ وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ"⁽¹⁹⁾، ذلك أن أمره عليه السلام بالتفريق بينهما لعشر، ليس إلا لأن هذه السن هي سن بدء الشهوة والميل إلى الجماع⁽²⁰⁾، وهذه حقيقة المراهقة. وأيضاً فإن استقراء الواقع والوجود يدل على ذلك؛ فقد وجد من احتلم لعشر وإن ندر، فاقترض أن تكون العشر حداً لأقل البلوغ كالحيض لتسع، وقد حكى أن عمرو بن العاص ولد له ابنه عبد الله رضي الله عنهما وهو ابن عشر سنين، ولو وجد من احتلم لأقل منها لكان حداً، لكن لم يوجد، كما لم توجد من تحيض لأقل من تسع ولو وجدت لصارت حداً؛ لأن العبرة ههنا بالوجود والعدم، لا بالنذور والكثرة⁽²¹⁾.

والمختار أن يترك تقدير مبدأ سن المراهقة إلى واقع الحال ومواقع الوجود في كل بلد على حدة؛ لأن سن البلوغ تختلف باختلاف جنس البالغ في الذكورة والأنوثة، وباختلاف البلاد في الحرارة والبرودة. والظاهر أن مبدأ سن المراهقة في بلاد الشام عموماً وفي الأردن خصوصاً هو اثنتا عشرة سنة للذكر وتسع سنين للأنثى، كما عليه أكثر الحنفية في تقدير سن المراهقة⁽²²⁾، وكما هو المنصوص عليه في القانون المدني الأردني⁽²³⁾.

على أن مما يلاحظ على هذه التعريفات للمراهق هنا أنها وصفت المراهق بأنه يشتهي الجماع، وتتحرك آتته، وبعضها وصفته بأنه يجمع؛ وهو ما يُشكل من ناحية أن من يطيق الجماع وتتحرك آتته فالظاهر أنه ينزل؛ وإذا كان بحيث ينزل فهو بالغ وليس مراهقاً؛ فهذا إشكال أخرج إلى البحث عن مقصود العلماء من وصفهم المراهق بأنه يشتهي ويجمع، وإلى

سنين للأنثى، وقد لا تظهر بتمامها فيمن تزيد سنه على خمس عشرة. وأيضا فإننا لو جعلنا نبات الشعر علامة؛ فما حد ذلك الشعر في القلة والكثرة حتى يصلح علامة على المراهقة؟! ولكن لو ضبطنا مبدأ المراهقة بالسن لا بالعلامات، ثم فرض حصول علامات المراهقة في أقل من تلك السن في بعض الحالات النادرة، فإن النادر لا حكم له فلا نجعل سن تلك الحالة النادرة سنا للعموم.

هذا والملاحظ في تعريف المراهقة عند الفقهاء أنه يختلف عما عرفها به علماء النفس - وهو المتعارف عليه اليوم - من أنها: الفترة التي تلي الطفولة، وتقع بين البلوغ الجنسي وسن الرشد، وفيها يعتري الفرد - فتى أو فتاة - تغيرات أساسية واضطرابات شديدة في جميع جوانب نموه الجسمي والعقلي والاجتماعي والانفعالي⁽²⁵⁾.

المبحث الثاني: أهلية المراهق عند الأصوليين

تثبت للمراهق أهلية الوجوب كاملة بالإجماع: لأنها تثبت للإنسان منذ ولادته؛ لكمال ذمته حينئذ من كل وجه، فيكون بهذا صالحا لوجوب الحقوق له وعليه؛ فيثبت له ملك النكاح بتزويج الولي إياه، ويجب عليه المهر بعقد الولي⁽²⁶⁾. وأما أهلية الأداء فقد اختلف الأصوليون في أن المراهق أثبت له كاملة أم ناقصة؟ فذهب الجمهور⁽²⁷⁾ إلى أن أهلية أداء المراهق ناقصة مثل المميز.

وذهب الإمام أحمد في رواية له⁽²⁸⁾ اختارها أبو الحسن التميمي وابن عقيل، إلى أن المراهق تثبت له أهلية أداء كاملة كالبالغ؛ فيكون لذلك مكلفا بالأحكام الشرعية. قال ابن اللحام: "وأما الصبي المميز فالجمهور على أنه ليس بمكلف وحكي عن أحمد رواية بتكليفه؛ لفهمه الخطاب ذكرها في الروضة، وعنه يكلف المراهق، واختار ذلك ابن عقيل في مناظراته"⁽²⁹⁾.

وقد استدلل الجمهور لعدم تكليف المراهق بأدلة كثيرة منها:

- 1- قوله صلى الله عليه وسلم: "رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ..."⁽³⁰⁾. فقد جعل غاية جريان قلم التكليف على الصبي أن يحتلم، أما قبل ذلك؛ فيكون القلم مرفوعا عنه، والمراهق لا يحتلم، وإلا صار بذلك بالغا.
- 2- وأمر النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ رضي الله عنه لما أرسله إلى اليمن: "أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ خَالِمٍ [مُحْتَلِمٍ] دِينَارًا"⁽³¹⁾. فجعل الاحتلام موجبا للجزية، مع أنها لا تجب إلا على البالغ من أهل الذمة.
- 3- وقول النبي صلى الله عليه وسلم: "لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ

البحث عن حقيقة حال المراهق في الشهوة والجماع من جهة الطب، وهو ما سألنا عنه الطبيب (ديب الحمامي) اختصاصي نسائية وتوليد الذي وضع لنا بالنسبة إلى معنى إطاقاة المراهق الجماع والفرق بين إطاقته وإطاقاة البالغ؛ أن المراهق قبل البلوغ يستطيع الجماع لأنه يحدث عنده انتصاب واستمتاع، لكن دون الوصول لمرحلة الإنزال والنشوة كما عند البالغ، وهو ما وجد الباحثان أن الأطباء مجمعون عليه، حتى نصوا على أن المراهق إن أنزل قبل سن البلوغ، فهذه حالة مرضية تستدعي الفحص والمعالجة⁽²⁴⁾. كما نفى الحمامي أن يكون هناك بلوغ في عمر أقل من 12 سنة للذكر وتسع سنين للأنثى، وقال إن البلوغ في سن العاشرة مستحيل من الناحية الطبية وليس ممكنا. من الممكن الرجوع إلى مراجع طبية لبيان ذلك وهي متيسرة متوافرة، ولا يلجأ في البحث العلمي إلى الأسئلة الشفاهية إلا إذا تعذرت المادة العلمية المكتوبة والموثقة.

وقد رجع الباحثان إلى المواقع الإلكترونية التي تعنى بالاستشارات الطبية وتبين لهما اتفاق الأطباء على ما ذكره الطبيب حمامي من أن المراهق لا يمكنه الإنزال قبل سن البلوغ، وأنه إن أنزل قبل تلك السن فإنه يعد من الحالات المرضية التي تستدعي الفحص والعلاج، وهو ما وثقنا مراجعه الإلكترونية في الهامش رقم 24 من هذا البحث وبالجملته فيلاحظ هنا أنه بناء على ما بينه الطب (الاعتماد على ما ذكر لا يصلح مرجعا قاطعا، ثم تبنى عليه الأحكام، وربما لو سئل غيره من الأطباء لاختلفت كلماتهم) من إمكان تحرك آلة المراهق واستمتاعه بالجماع وقدرته عليه من دون إنزال؛ فقد ثبت؟ أن لا تلازم بين القدرة على الجماع والإنزال؛ فلا يمتنع لذلك أن يقتدر المراهق على الجماع، من غير أن يترتب على ذلك أن يصير بهذه القدرة على الجماع بالغا، ما دام لا ينزل؛ وبالتالي فالمرهق: هو الذي قارب البلوغ بالتشوف إلى النساء وتحرك الآلة والشهوة إلى الجماع، مع القدرة عليه بلا إنزال، وعمره في الذكر من 12 إلى 15 سنة إذا لم يبلغ، وفي الأنثى من 9 إلى 15 سنة إذا لم تبلغ.

ثم بناء على وجود علامات طبية للمراهق من نحو غلط الصوت وظهور الشعر وعرض الكتفين واتساع الصدر ونحو ذلك من مثله؛ هل نجعل الضابط في تعيين مبدأ المراهقة تلك العلامات أم سن الثانية عشرة للذكر والتاسعة للأنثى؟

الواقع أن ضبط مبدأ المراهقة بالسن - في كل بلد بحسب الأعم الأغلب فيه - أفضل وأثبت؛ لأن علامات المراهقة من إنبات الشعر وغلظ الصوت وغير ذلك من مثله قد تتقدم أو تتأخر في عدد لا بأس به من الحالات؛ بحيث قد تظهر تلك العلامات فيمن تقل سنه عن اثنتي عشرة سنة للذكر وتسع

ظهورها، ولما يسببه كشفها من إلحاق المذمة والعار بكاشفها⁽⁴⁰⁾. وكل شيء يستره الإنسان أنفة وحياء فهو عورة⁽⁴¹⁾.

والعورة اصطلاحاً: ما أوجب الشارع ستره من الذكر والأنثى⁽⁴²⁾. وقال الخطيب الشربيني: هي ما يحرم النظر إليه⁽⁴³⁾.

علماً بأن العورة نوعان؛ فهي⁽⁴⁴⁾:

عورة النظر: وهي كل ما يستحيا منه إذا ظهر؛ وذلك من الرجل ما بين السرة والركبة، ومن المرأة الحرة جميع جسدها إلا الوجه واليدين إلى الكوعين⁽⁴⁵⁾ (بين الباحثان معنى الكوع لغة في الهامش رقم 45، كما طلبه المحكم الفاضل جزاه الله خيراً) بيان معنى الكوعين في اللغة (في الحاشية) لنلا يشكل على العامة بالمرفقين كما هو شائع الآن إذا قرئ البحث من قبلهم، وفي أخصصها خلاف⁽⁴⁶⁾ ويمكن القول بأن عورة النظر هي ما يحرم على الأجنبي النظر إليه.

وعورة الصلاة: وهي ما يجب ستره في الصلاة. مع أن ما ليس من عورة الصلاة، يمكن أن يكون من عورة النظر، ويمكن أن تكون العورتان واحدة في الصلاة والنظر؛ ولهذا فحد العورة يختلف باختلاف الجنس وباختلاف العمر واختلاف نوعها، وفيما يلي التفصيل:

المطلب الثاني: حد عورة المراهق والمراهقة خارج الصلاة وفيها

الفرع الأول: حد عورة المراهق والمراهقة خارج الصلاة

ذكر الفقهاء بعمامة أحكام العورة مطلقاً ولم يخصصوا المراهق بالكلام على عورته، إلا ما كان من بعض الفقهاء الذين خصوا المراهق بالذكر في بعض مسائل العورة؛ ومن ذلك:

أن للحنفية قولين في حد عورة المراهق والمراهقة:

فقد ذهب بعضهم إلى أن عورة الصبي أو الصبية تغلظ حتى حرف إلى هنا موهوم (قد استبدل الباحثان حرف حتى بحرف إلى) عشر سنين أما قبل ذلك فهي عورة مخففة، وأما بعد العاشرة فهي كعورة البالغ.

قال ابن عابدين في المراهق: "أي تعتبر عورته: الدبر وما حوله من الألتين، والقبل وما حوله. يعني أنه يعتبر في عورته ما غلظ من الكبير، ويحتمل أنهما - أي الدبر والقبل - قبل ذلك من المخفف؛ فالنظر إليهما عند عدم الاشتهاأ أخف من النظر إليهما بعد"⁽⁴⁷⁾.

وقال ابن نجيم: "وفي السراج والوهاج: عورة الصبي والصبية، فما دام لم يشتهيا فالقبل والدبر، ثم يتغلظ بعد ذلك

حائضٍ إلا بخمار"⁽³²⁾، فجعل بلوغ المرأة الحيض موجبا لفساد صلاتها، إن صلت بغير خمار، مع أن المراهقة لا تحيض؛ فلا تكون مكلفة.

4- وقوله عليه السلام: "عُسلُ يومِ الجمعة واجبٌ على كُلِّ مُحْتَلِمٍ"⁽³³⁾. فقد بوب عليه البخاري بقوله "باب بلوغ الصبيان وشهادتهم" قال ابن حجر: "ويستفاد مقصود الترجمة - يعني شهادة الصبيان - بالقياس على بقية الأحكام من حيث تعلق الوجوب بالاحتلام"⁽³⁴⁾.

ملحوظة: في تخريج الأحاديث المنهج العلمي أن يوثق الحديث من مصدره بالعزو إلى اسم الكتاب والباب وأرقامهما إن وجدت وليس على الجزء والصفحة ولا بأس بكتابتها وليس هو الأصل. يعاد تخريج الأحاديث في البحث كلها وفقاً لذلك.

قام الباحثان بإعادة التخرج على النحو الذي طلبه المحكم الكريم، وذلك بذكر الكتاب والباب ورقم الحديث مع رقم الجزء والصفحة.

5- وقد نقل بعضهم الإجماع على ذلك؛ فقد نقل البهوتي عن ابن المنذر قوله: "وأجمعوا على أن الفرائض والأحكام تجب على المحتلم العاقل"⁽³⁵⁾. وقال ابن حجر: أجمع العلماء على أن الاحتلام في الرجال والنساء يلزم به العبادات والحدود وسائر الأحكام⁽³⁶⁾.

أما الرواية عن أحمد في تكليف المراهق فلا دليل لها فيما قدرنا على النظر فيه من المراجع، ولكن من الممكن الاستدلال لها بأن المراهق مقارب للبلوغ، والقاعدة أن (ما قارب الشيء يعطى حكمه)⁽³⁷⁾.

وقد طبق بعض العلماء هذه القاعدة على المراهق في مسألة صحة تحليل المطلقة ثلاثاً بوطء المراهق لها؛ فقد استدلوا للاعتداد بوطء المراهق في حال عقده على مطلقة ثلاثاً ودخوله بها؛ بحيث إذا طلقها حلت لزوجها الأول - بأن ما قارب الشيء يأخذ حكمه؛ إضافة إلى أن الوطء من المراهق يحصل به ذوق العسيلة⁽³⁸⁾، والنبي صلى الله عليه وسلم قال: "لَا حَتَّى تَذُوقِي عُسِيلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسِيلَتَكَ"⁽³⁹⁾.

والذي يترجح لنا هو القول بعدم تكليف المراهق؛ لقوة أدلة ذلك من الكتاب والسنة والإجماع. ولكن يمنع المراهق - مع هذا - من فعل المحرمات من باب التأديب والتربية، لنلا يعتادها فيشق عليه تركها بعد البلوغ، والله تعالى أعلم وأحكم.

المبحث الثالث: حد عورة المراهق والمراهقة في الصلاة وخارجها

المطلب الأول: معنى العورة لغة واصطلاحاً

العورة في اللغة: النقص والعيب. وسميت العورة بذلك لقبح

نظره مطلقا ولو من محرم؛... قال الأذرعى والظاهر أن المراهق كالبالغ ناظرا، أو منظورا⁽⁵⁶⁾.

وقال زكريا الأنصاري: "في ستر العورة، غير البالغة كالبالغة، لكنه قيد بها جريا على الغالب، ويجب ستر العورة مطلقا، أي في الصلاة وغيرها ولو كان في خلوة"⁽⁵⁷⁾. وفي حاشية قليوبي: "يجب على الرجل أن يستر ما يعلم أن المرأة تنظر إليه منه، كعكسه، كهو إليها... والمراد بها ما يشمل المراهقة"⁽⁵⁸⁾.

أما **الحنابلية**: فاختلّفوا في حد عورة المراهق والمراهقة: فمنهم من يرى أن عورة الصغير بعد العشر - وهو يشمل المراهق - كعورة البالغ خارج الصلاة، وهي ما بين السرة والركبة⁽⁵⁹⁾، وأن عورة بنت تسع فما فوق - وهي تشمل المراهقة - كعورة البالغة، أي جميع جسدها إلا الوجه والكفين⁽⁶⁰⁾.

ومنهم يرى أن عورة المراهق الذي بلغ عشرين فما فوقها، كعورة البالغ، وهي من الركبة إلى السرة، وأن عورة المراهقة هي أيضا من الركبة إلى السرة، وليس جميع بدنهما⁽⁶¹⁾.

فمما قالوه في تقرير القول الأول:

قول البهوتي: "(وعورة الرجل) أي: الذكر البالغ (ولو) كان عبدا أو ابن عشر) حرا أو عبدا: ما بين السرة والركبة"⁽⁶²⁾.

قول المرداوي: "... ولم أر من صرح بذلك إلا أبا المعالي ابن المنجا فإنه قال الصغير بعد العشر كالبالغ، ومن السبع إلى العشر عورته الفرجان فقط"⁽⁶³⁾.

وقوله أيضا: "الحرّة كلها عورة المميّزة والمراهقة، وهو قول لبعض الأصحاب في المراهقة وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب فيها"⁽⁶⁴⁾.

وقول ابن مفلح: "نقول في المراهق والمراهقة إنهما كالبالغين في عورة النكاح في إحدى الروايتين"⁽⁶⁵⁾.

ونقل ابن مفلح عن أبي المعالي قوله: "هي بعد تسع، والصبي بعد عشر - كبالغ، ثم ذكر عن أصحابنا إلا في كشف الرأس. وقبلهما وبعد السبع: الفرجان، وأن يجوز نظر ما سواه"⁽⁶⁶⁾.

ومما قالوه في تقرير القول الثاني:

قول البهوتي: "عورة رجل ومن بلغ عشرين... وحرّة مميّزة ومراهقة: من السرة إلى الركبة، وليسا [أي نفس الركبة والسرة] من العورة"⁽⁶⁷⁾.

وقول أيضا: "وبنت تسع مع رجل، كذي رحم محرم"⁽⁶⁸⁾. أي ما بين الركبة والسرة.

وقول المرداوي: "جزم المصنف في المغني في كتاب النكاح، والمجد في شرحه، وابن تميم، والناظم، وصاحب

إلى عشر سنين، ثم يكون كعورة البالغين؛ لأن ذلك زمان يمكن بلوغ المرأة فيه... وأراد بالغليظة: القبل والدبر وما حولهما، والخفيفة: ما عدا ذلك من الرجل والمرأة"⁽⁴⁸⁾.

وهذا الكلام صريح في أن الصبية إذا بلغت حد أن تستهي، فإن عورتها تتغلط لتصير: الدبر وما حوله من الأليتين، والقبل وما حوله. وذلك إلى سن العاشرة، أما بعد العاشرة فتصير عورتها كعورة البالغة؛ بحيث يصبح جسدها كله عورة إلا الوجه والكفين.

وذهب بعض الحنفية أيضا إلى أن عورة المراهق والمراهقة كعورة البالغين تماما ولو كانت سن المراهق أو المراهقة أقل من عشر. حيث نقل ابن عابدين عن صاحب النهر أنه ينبغي اعتبار السبع في جعل عورة الصبي والصبية كعورة البالغين⁽⁴⁹⁾، أي أن عورة ابن سبع من السرة إلى الركبة، وبنت سبع كل جسدها ماعدا الوجه والكفين؛ وإذا كانت هذه عورة الصبي والصبية فالمراهق والمراهقة أولى بأن تكون هذه عورتها أيضا، وهو ما ذكره شيخ زادة بقوله: "لو كانت مراهقة لم ينظر إلى ما سوى الوجه والكف منها، ولو كان مراهقا لم ينظر إلى ما تحت سترته إلى ركبتيه"⁽⁵⁰⁾.

أما **المالكية** فذهبوا إلى أن البالغ ثلاث عشرة سنة فما فوق - وهو يشمل المراهق - عورته كعورة الرجل. أما الصغيرة المشتهاة بنت تسع سنوات فأكثر، فعورتها كعورة المرأة البالغة⁽⁵¹⁾. واستظهر العدوي أن ستر عورة المراهق مندوب ندبا مؤكدا، ويكره للمرأة كراهة شديدة النظر إلى عورته.

قال النفراوي: "النظر لعورة الكبير المراهق أو البالغ حرام؛ لقول اللخمي: المراهق ككبير"⁽⁵²⁾.

وقال العدوي في شرحه لكفاية الطالب: "يؤمر المكلف بستر العورة عن أعين الناس وجوبا وإجماعا، وفي الخلوة استحبابا على المشهور. قال عج⁽⁵³⁾: وهذا يقتضي أن غير المكلف لا يجب عليه ستر، وظاهره ولو مراهقا، وفي كلام ابن العربي أنه يؤمر بستر العورة. وقال اللخمي: إنه ككبير. وفي كلام بعض ما يفيد أنه ليس للمرأة نظر عورته؛ فهل هذا يفيد أنه يجب عليه الستر كالكبير، أو المراد أنه يتأكد ندب ستر العورة في حقّه، ويكره للمرأة كراهة شديدة النظر لعورته، وهو الظاهر"⁽⁵⁴⁾.

وذهب **الشافعية** إلى أن عورة الصغير مراهقا كان أو غير مراهق، ذكرًا كان أو أنثى - كعورة المكلف، أي أن عورة المراهق: ما بين السرة والركبة، وعورة المراهقة: جميع بدنهما إلا الوجه والكفين⁽⁵⁵⁾.

قال ابن حجر الهيتمي: "يحل نظر رجل إلى رجل مع أمن الفتنة بلا شهوة اتفاقا، إلا ما بين سرة وركبة ونفسهما؛ فيحرم

البالغ، وهي ما بين السرة والركبة: بأنه يصير محلاً للشهوة في هذه السن، ويحرم النظر إلى عورته المغلظة، كالبالغ⁽⁸⁰⁾.

واستدلوا لجعل عورة المراهقة كعورة البالغة، وهي جميع بدننها: بأن بنت سبع فأكثر، محل للشهوة، ويحرم النظر إلى عورتها المغلظة؛ فأشبهت البالغة.

قال البيهوتي: "(وليس له) أي الرجل (غسل ابنة سبع) سنين (فأكثر، ولو) كان (محرمًا) لها، كأبيها وابنها وأخيها؛ لأنها محل للشهوة، ويحرم النظر إلى عورتها المغلظة؛ فأشبهت البالغة. (ولا لها) أي وليس للمرأة (غسل ابن سبع) سنين، ولو كان (محرمًا) لها؛ لما تقدم⁽⁸¹⁾."

واستدلوا لجعل عورة المراهقة من الركبة إلى السرة فقط: بأن عورة المراهقة مخالفة لعورة البالغة، كما دل عليه مفهوم المخالفة من قوله صلى الله عليه وسلم: "لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ"⁽⁸²⁾؛ فهو يدل بمفهوم الصفة المخالف (حائض) على أن من لم تبلغ سن الحيض - وهي سن البلوغ - غير التي بلغت⁽⁸³⁾؛ فدل على أن عورة من لم تبلغ ليس كل بدننها، بل من الركبة إلى السرة فقط.

وكذلك حديث عائشة رضي الله عنها: إن أسماء بنت أبي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق فأعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: "يَا أَسْمَاءُ إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا بَلَغَتِ الْمَحِيضَ لَمْ تَصْلُحْ أَنْ يَرَى مِنْهَا إِلَّا هَذَا وَهَذَا". وَأَشَارَ إِلَى وَجْهِهِ وَكَفِّهِ⁽⁸⁴⁾. فتخصيص الحائض بهذا التحديد دليل على إباحة أكثر من ذلك في حق غيرها⁽⁸⁵⁾.

والراجح عند الباحثين في عورة المراهق الذي بلغ اثنتي عشرة سنة فأكثر، والمراهقة التي بلغت تسع سنوات فأكثر أنها خارج الصلاة كعورة البالغ؛ وذلك لأن المراهق بلغ حدا يجمع فيه؛ فألحق بالرجال لذلك. ولأن المراهقة تشتهى كالبالغة، وهي مطيقة للوطء كالبالغة أيضا، فناسب أن تكون كالبالغة في حد عورتها أيضا؛ وبخاصة مع سد الذريعة إلى الفساد؛ لمكان أنها تشتهى، وبخاصة في هذا الزمان الذي نحن فيه اليوم. أما المفهوم المخالف من حديث أسماء رضي الله عنها، فمعارض بما هو أقوى منه، وهو القياس على البالغة، وسد الذريعة إلى الفساد؛ مع أن من شرط العمل بالمفهوم - عند من يحتج به - أن لا يعارضه ما هو أقوى منه، والله تعالى أعلم.

الفرع الثاني: حد عورة المراهق والمراهقة في الصلاة

المسألة الأولى: حد عورة المراهق في الصلاة

ذهب الحنفية⁽⁸⁶⁾، والشافعية⁽⁸⁷⁾ إلى أن عورة المراهق في الصلاة، كعورة البالغ فيها؛ وذلك ما بين الركبة والسرة⁽⁸⁸⁾.

جاء في حاشية ابن عابدين: "؟؟؟؟ لا داعي له لا عورة

الحاوي الكبير، ومجمع البحرين، وابن عبيدان - أن المراهقة كالأمة"⁽⁶⁹⁾. مع أن عورة الأمة عند الحنابلة: ما بين السرة والركبة، كما نص عليه البيهوتي⁽⁷⁰⁾.

وقول ابن مفلح: "والصحيح على ما اصطلاحناه ما قاله في المغني والمجد وغيرهما"⁽⁷¹⁾. أي أن المراهقة كالأمة، عورتها ما بين السرة والركبة.

وقول ابن القاسم النجدي: "وعورة مراهقة بكسر الهاء أي مقاربة البلوغ، من السرة إلى الركبة بلا خلاف، إلا ما روي عن أبي حنيفة في الركبة، ويستحب استتارهن كالحررة البالغة؛ احتياطاً"⁽⁷²⁾.

وقال ابن مفلح: "قطع المصنف في شرح الهداية بأن المراهقة كالأمة، واحتج له، وقطع به ابن تميم أيضا وقطع به في المغني في كتاب النكاح، واحتج بما احتج به المصنف ونحوه، وقال عن العورة في النظر: يحتمل أن يكون حكمها حكم ذوات المحارم، كقولنا في الغلام المراهق، وكلام كثير من الأصحاب يقتضي أنها كالبالغة في عورة الصلاة، كما نقول في المراهق والمراهقة إنهما كالبالغين في عورة النكاح في إحدى الروايتين"⁽⁷³⁾.

أدلة الأقوال:

استدل الحنفية لجعل عورة المراهق بعد العاشرة كعورة البالغ:

بأن "الغلام المراهق والجارية المراهقة بمنزلة البالغ؛ لأن المراهق والمراهقة كل واحد منهما مشتهى، كالبالغ والبالغة؛ فكان بدن كل واحد منهما في حكم العورة كبدن البالغ والبالغة"⁽⁷⁴⁾.

ولأن سن العاشرة في حق المراهقة "زمان يمكن بلوغ المرأة فيه"⁽⁷⁵⁾.

واستدلوا لجعل عورة الصبي والصبية من السبع إلى العشر ما غلظ من الكبير - وهي الدبر وما حوله من الأليتين والقبل وما حوله - بأمرهما بالصلاة إذا بلغا هذه السن⁽⁷⁶⁾.

واستدل المالكية لجعل عورة المراهق البالغ ثلاث عشرة سنة فصاعدا كعورة البالغ، وعورة ذات تسع كعورة البالغة: بأن ابن ثلاثة عشر مناهز للبلوغ، والمناهز كالكبير⁽⁷⁷⁾. ولأن بنت تسع فأكثر مشتهاة ومطيقة للوطء⁽⁷⁸⁾؛ فمن باب سد الذريعة تؤمر بستر عورتها.

وأما دليل الشافعية لجعل عورة المراهق والمراهقة كعورة البالغ والبالغة: فلأن المراهق بلغ حدا يجمع فيه؛ فألحق بالرجال. أما المراهقة فلأنها محل للشهوة، ويحرم النظر إلى عورتها المغلظة؛ فأشبهت البالغة⁽⁷⁹⁾.

واستدل الحنابلة لجعل عورة المراهق ابن عشر كعورة

للصغير جدا، ثم ما دام لم يشته، فقبل ودبر، ثم تغلظ إلى عشر سنين، ثم كبالغ⁽⁸⁹⁾.

(حذفنا عبارة: "من شروط الصلاة عن السراج" التي لم ير المحكم الكريم لها داعيا، واستبدلنا كلمة" قال ابن عابدين "بكلمة" جاء في حاشية ابن عابدين؛ وذلك لأن عبارة ابن عابدين في أنه لا عورة للصغير جدا... الخ إنما هي من نقله عن السراج، وليست من كلام نفسه، وهو ما دعانا أولا إلى تصدير النص المنقول بقول ابن عابدين: "من شروط الصلاة عن السراج" اعني ليفهم القارئ أن هذا النص إنما هو من كلام صاحب السراج لا من كلام ابن عابدين، وأن ابن عابدين إنما كان ناقلا له)

وقال ابن حجر الهيتمي في عورة الصلاة: "وعورة الرجل، ولو قنا⁽⁹⁰⁾ فتى

قال الباحثان: عبارة ابن حجر الهيتمي "ولو قنا" بفتح القاف وتشديد النون، وليست "ولو فتى"؛ لأن المراد بقوله ولو قنا أن عورة الرجل العبد كعورة الرجل الحر؛ لأن القن هو العبد، كما كنا أوضحناه في الهامش في النسخة المرسلة لأجل التحكيم، ولكن يظهر أن المحكم الكريم لم ينتبه إليه) وصيبا غير مميز: ما بين سرته وركبتيه⁽⁹¹⁾.

وذهب الحنابلة إلى أن المراهق إن كان عمره عشر سنين، فعورته في الصلاة الفرجان فقط، وإن كان بعد العشر، فعورته فيها كالبالغ⁽⁹²⁾.

قال المرداوي: "مفهوم قوله: (وعورة الرجل): أن عورة من هو دون البلوغ من الذكور مخالف لعورة الرجل، وهو ظاهر كلام غيره، ولم أر من صرح بذلك إلا أبا المعالي بن المنجا؛ فإنه قال: الصغير بعد العشر كالبالغ، ومن السبع إلى العشر عورته الفرجان فقط. وقد تقدم في كتاب الصلاة بعد قوله: (ويضرب على تركها لعشر) أن المصنف والشارح قالا: يشترط لصحة صلاة الصغير ما يشترط لصحة صلاة الكبير إلا في ستر العورة⁽⁹³⁾.

أما المالكية: فلم أجد لهم تصريحاً بحد عورة المراهق في الصلاة، ولكنهم حيث صرحوا بأن عورة المراهق البالغ ثلاث عشرة سنة خارج الصلاة، كعورة البالغ خارجها؛ فالظاهر أن عورة المراهق في الصلاة عندهم، كعورة البالغ فيها؛ وذلك السوأتان والأليتان والعانة فيما يجب من البالغ في الصلاة ستره، والفخذان فيما يندب من البالغ فيها ستره. وبخاصة أنهم ندبوا للصغير الذي أتم سبع سنين أن يستر في الصلاة ما يستره البالغ فيها؛ حتى إذا صلى كاشفاً لشيء من ذلك أعاد في الوقت، كما نصوا عليه.

قال الصاوي: "... الصغير المأمور بالصلاة يندب له ستر

واجب على البالغ⁽⁹⁴⁾.

وقال الدسوقي: "قوله: (وكذا الصغير المأمور بها، يندب له ستر واجب على البالغ) وهو ستر السوأتين والعانة والأليتين؛ فإن صلى الصغير المأمور بها كاشفاً لشيء من ذلك أعاد بوقت، والأولى إبدال قوله واجب بمطلوب، لأنه يفيد أن ما يندب للكبير كستر الفخذ لا يندب للصغير، والظاهر ندبه له⁽⁹⁵⁾.

أدلة الأقوال

استدل من ذهب إلى أن عورة المراهق في الصلاة كعورة البالغ فيها، بما يلي:

- 1- أنه إنما يؤمر بالصلاة للتعود، فيؤمر على وجه يجوز أدائه بعد البلوغ⁽⁹⁶⁾.
- 2- قوله تعالى: "يا بني آدم خذوا زينتك عند كل مسجد" الأعراف/31. قال ابن عباس رضي الله عنهما: يعني الثياب فيها⁽⁹⁷⁾.
- ويمكن أن يجاب عنه: بأن المخاطب بهذه الآية المكلفون لا من لم يبلغ؛ إذ لا خطاب إلا لمكلف.
- وأيضا: الآية عامة والاستدلال بها على خصوصية حكم العورة تحكم.

- 3- ولأن الله أحق أن يستحيا منه⁽⁹⁸⁾.
- 4- وليستتر عن الجن والملك⁽⁹⁹⁾. الآية عامة والاستدلال بها على خصوصية حكم العورة تحكم (أضاف الباحثان عبارة المحكم الكريم في أثناء الجواب على الدليل الثاني، فجزاه الله عنا خيرا).

واستدل الحنابلة لجعل عورة ابن عشر في الصلاة الفرجين فقط: بقوله عليه الصلاة والسلام: "لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ"⁽¹⁰⁰⁾. فهو يدل بالمفهوم المخالف على صحة الصلاة بدون الخمار ممن لم تحض⁽¹⁰¹⁾؛ وكذلك المراهق، تصح صلاته بغير الستر المطلوب من البالغ.

قال المرداوي: "حيث قلنا: تصح من الصغير؛ فيشترط لها ما يشترط لصحة صلاة الكبير مطلقا على الصحيح من المذهب، قال المصنف وتبعه الشارح: إلا في السترة؛ لأن قوله عليه أفضل الصلاة والسلام: "لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ" يدل على صحتها بدون الخمار ممن لم تحض⁽¹⁰²⁾.

المسألة الثانية: حد عورة المراهقة في الصلاة

اختلف الفقهاء في حد عورة المراهقة في الصلاة فذهب الحنفية⁽¹⁰³⁾ إلى أن عورة المراهقة في الصلاة كعورة البالغة إلا في ستر الرأس دون غيره؛ فلو صلت كاشفة رأسها، فصلاتها حينئذ تامة استحساناً، ولا إعادة عليها، ولكن الأحسن

أن تصلي بقناع⁽¹⁰⁴⁾.

جاء في الفتاوى الهندية: "مراقة صلت عريانة... تؤمر بالإعادة، وإن صلت بغير قناع فصلاتها تامة استحساناً"⁽¹⁰⁵⁾. وذهب بعض المالكية⁽¹⁰⁶⁾، وبعض الحنابلة⁽¹⁰⁷⁾ إلى أن عورة المراهقة في الصلاة: ما بين السرة والركبة فقط، ولكن يندب لها الستر المطلوب من البالغة.

قال الشيخ عليش: "فإن كانت مراقة فصلت بغير قناع، أعادت الصلاة في الظهرين للاصفرار، وفي المغرب والعشاء للطلوع. وقال سحنون: لا إعادة عليها"⁽¹⁰⁸⁾.

وقال الدسوقي: "قوله: (وأعادت إن راهقت إلخ) هذا من تمام المسألة قبلها، وحاصله أن الصغيرة يندب لها في الصلاة الستر الواجب للحررة البالغة، زيادة على القدر المشترك بينهما في الوجوب"⁽¹⁰⁹⁾، فإن تركت ذلك وصلت بغير قناع مثلاً، أعادت الصغيرة إن راهقت للاصفرار... وقوله: (إن تركت القناع) لا مفهوم للقناع، بل المراد إن تركت ستر كل ما ستره واجب على الحررة البالغة مما زاد على ما بين السرة والركبة؛ فيدخل كشف الصدر والأطراف والظهر والبطن والساق، وترك القناع السائر للرأس والعنق"⁽¹¹⁰⁾.

وقال المرداوي: "جزم المصنف في المغني في كتاب النكاح، والمجد في شرحه، وابن تميم، والناظم، وصاحب الحاوي الكبير، ومجمع البحرين، وابن عبيدان؛ أن المراهقة كالأمة، وقدمه الزركشي، قال في الفروع: قال بعضهم: ومراقة - وقال بعضهم: ومميزة - كأمة. نقل أبو طالب في شعر وساق وساعد: لا يجب ستره حتى تحيض"⁽¹¹¹⁾.

وذهب الشافعية⁽¹¹²⁾، وبعض المالكية⁽¹¹³⁾، وبعض الحنابلة⁽¹¹⁴⁾ إلى أن عورة المراهقة في الصلاة كعورة البالغة، بما في ذلك الرأس.

قال زكريا الأنصاري: "في ستر العورة، غير البالغة كالبالغة، لكنه قيد بها جريا على الغالب، ويجب سترها مطلقاً، أي في الصلاة وغيرها، ولو كان في خلوة، فالمرأة كلها عورة في الصلاة إلا وجهها وكفيها إلى آخر مفصل الكوع"⁽¹¹⁵⁾.

وقال ابن البراذعي: "الحررة المراهقة، ومن يؤمر منهن بالستر في الصلاة؛ كالبالغة"⁽¹¹⁶⁾.

وقال المجد ابن تيمية: "كلام كثير من الأصحاب يقتضي أنها كالبالغة في عورة الصلاة، كما نقول في المراهق والمراهقة إنهما كالبالغين في عورة النكاح في إحدى الروايتين"⁽¹¹⁷⁾. أين التوثيق من كتب ابن تيمية؟؟

كان الباحثان وثقا كلام المجد ابن تيمية من كتاب ابن مفلح المسمى بـ (النكت والفوائد السننية على مشكل المحرر لمجد الدين ابن تيمية) وهو كتاب لابن مفلح شرح فيه مشكل

كتاب المحرر الذي ألفه المجد ابن تيمية؛ وقد أورد ابن مفلح كلام المجد في متن كتابه هذا، ثم شرحه في الحاشية؛ ولهذا وثقنا كلام المجد منه لا من كتاب المحرر ذاته، ولكن خروجاً من إشكال أن لا يكون توثيق كلام المجد ابن تيمية من كتبه، استجبنا لطلب المحكم الكريم ووثقنا كلام المجد ابن تيمية من كتابه (المحرر في الفقه على مذهب أحمد ابن حنبل)، وحذفنا توثيقه من (النكت والفوائد السننية لابن مفلح)، وذلك في الهامش رقم 115، وقد أضفنا كتاب المحرر مع معلومات النشر إلى قائمة المصادر والمراجع، فيرجى من المحكم الكريم ملاحظة ذلك مشكوراً مأجوراً.

وقال المرداوي: "الحررة كلها عورة، المميّزة والمراهقة، وهو قول لبعض الأصحاب في المراهقة، وهو ظاهر كلام كثير من الأصحاب فيها. قال في النكت: وكلام كثير من الأصحاب يقتضي أنها كالبالغة في عورة الصلاة... وقال أبو المعالي هي بعد تسع كبالغ"⁽¹¹⁸⁾. أدلة الأقوال:

استدل من خالف بين المراهقة والبالغة في عورة الصلاة؛ فأوجب على المراهقة ستر ما عدا الرأس فقط، أو ما بين الركبة والسرة فقط:

1- بقوله صلى الله عليه وسلم: "لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ"⁽¹¹⁹⁾. والمراد بالحائض: البالغة؛ لأنها بلغت سن الحيض، والتقييد بالحائض يخرج به التي دون البلوغ؛ فلا يتناول غير البالغة؛ وحينئذ تخالف البالغة إما في جواز كشف الرأس فقط، دون ما عداها من عورة البالغة - كما ذهب إليه الحنفية - وإما في جواز كشف ما عدا ما بين الركبة والسرة أيضاً - كما ذهب إليه بعض المالكية وبعض الحنابلة.

قال ابن قدامة: "قوله عليه السلام: "لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ" يدل على صحة الصلاة ممن لم تحض مكشوفة الرأس، فيحتمل أن يكون حكمها حكم ذوات المحارم"⁽¹²⁰⁾.

وقد أجاب النووي عن هذا الاستدلال بقوله: "التقييد بالحائض خرج على الغالب، وهو أن التي دون البلوغ لا تصلي، وإلا فلا يقبل صلاة الصبية المميّزة إلا بخمار"⁽¹²¹⁾.

2- وبأن ستر عورة الرأس لما سقط بعذر الرق، فيعذر الصبا أولى؛ لأنه يسقط بعذر الصبا الخطاب بالفرائض"⁽¹²²⁾.

واستدل من ذهب إلى أن عورة المراهقة كعورة البالغة في الصلاة:

1- بقوله عليه السلام "لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ". فهو يدل على أن صلاة البالغة لا تقبل إلا بخمار، والظاهر أن غير البالغة كالبالغة، لكنه قيد بالبالغة؛ جريا

على الغالب⁽¹²³⁾.

2- بأن المراهقة تؤمر بالصلاة للتعود؛ فتؤمر على وجه يجوز أدائه بعد البلوغ⁽¹²⁴⁾ للتعود أيضا.

نقل ابن عابدين عن الاسروشنى في أحكام الصغار قوله: "جواز صلاة الصغرة بغير قناع استحسان؛ لأنه لا خطاب مع الصبا. والأحسن أن تصلي بقناع؛ لأنها إنما تؤمر بالصلاة للتعود؛ فتؤمر على وجه يجوز أدائها بعد البلوغ⁽¹²⁵⁾."

3- وبالأدلة ذاتها التي استدلت بها آنفا من قال بأن عورة المراهق كالبالغ في الصلاة، فيرجع إليها تركاً للتكرار.

والراجح - والله أعلم - جواز صلاة المراهقة بغير غطاء للرأس فقط؛ وذلك عملاً بمفهوم الصفة المخالف من قوله عليه السلام: "لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ". فهو يدل على أن غير الحائض تقبل صلاتها بغير خمار، وأما دعوى أن قيد الحائض خرج مخرج الغالب؛ فلا تسلم لقائلها؛ وبخاصة مع أمره عليه الصلاة والسلام بتعليم الصغار الصلاة لسبع وضرهم عليها لعشر؛ بحيث إن صلاة الصغار لذلك - وبخاصة من بلغ عشرين فأكثر - غالبية أيضا كغلبة صلاة البالغين. أما أن نجعل المخالفة بين المراهقة والبالغة فيما زاد على كشف الرأس أيضا - بأن يجوز لها كشف ما عدا ما بين الركبة والسرة أيضا - فإن لفظ الخمار في الحديث لا يساعد عليه؛ لأن الخمار في اللغة: ما يغطي به الرأس من عمامة للرجل أو ثوب للمرأة⁽¹²⁶⁾؛ فليس هو من ثم غطاء لما عدا الرأس من البدن.

على أن الأحسن والأحوط - مع هذا - أن تصلي بخمار يغطي رأسها، لأنها إنما تؤمر بالصلاة للتعود، فتؤمر بستر جميع بدنهما؛ للتعود أيضا.

أرى هنا أن الأرجح أن عورة المراهقة في الصلاة كعورة البالغة، مع عدم كونها عورة خارج الصلاة، وتعليل ذلك أن ستر العورة من شروط صحة الصلاة، والمراهق والمراهقة إذا أدى العبادة صحيحة قبلت منه وأجر عليها، وإن أداها غير صحيحة لم تقبل منه ولم يؤجر عليها لأنه مميز، فمثلا لو صام المراهق صياما صحيحا قبل منه وأثيب على عبادته، ولو صام مثلا لوقت العصر فقط لم يقبل صيامه ولا يثاب عليه، لأنه جاء بما يفسد شروط صحة الصوم، وكذا الصلاة فيشترط الإتيان بكل شروط الصلاة المطلوبة من البالغ لتكون صحيحة وإلا لم تقبل، فشرط ستر العورة كشرط الطهارة، فلو صلى المراهق دون وضوء هل تقبل صلاته؟

قال الباحثان: مع احترامنا وإجلالنا لرأي المحكم الفاضل، إلا أننا نخالفه فيما يراه؛ لأن اشتراط أن تأتي المراهقة بكل

شروط الصلاة المطلوبة من البالغة لتصح صلاتها - بما في ذلك ستر عورة البالغة - هو محل النزاع في قضية هذا الفرع هنا، فلا يصح أن يكون دليلا، وإلا كان مصادرة على المطلوب؛ لأن من أخذ بالمفهوم المخالف من قوله عليه السلام: "لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار" فقد تقرر عنده أن صلاة المراهقة تصح منها شرعا ولو لم تأت بشرط ستر العورة فيها على الوجه المطلوب من البالغة؛ وليس يمتنع في الشرع الشريف أن تكون عورة المراهقة في الصلاة دون عورة البالغة، وأن تصح صلاة المراهقة مع كشف رأسها لذلك، ولا تصح صلاة البالغة مع كشفه، ما دام أن هذه التفرقة بينهما ثابتة بدليل شرعي ناهض.

على أن المحكم الكريم يقول: "إن عورة المراهقة في الصلاة كعورة البالغة، مع عدم كونها عورة خارج الصلاة". وهو ما يعني أن رأس المراهقة عند فضيلته عورة في الصلاة، وليس عورة خارجها، وهو بخلاف ما رجحه الباحثان قريبا من أن عورة المراهقة خارج الصلاة كعورة البالغة تماما، بما في ذلك الرأس، وهو أيضا بخلاف ما هو الأولى فيما يظهر لنا؛ لأن كون الرأس عورة خارج الصلاة أولى من كونه عورة فيها؛ لما في كشف رأس المراهقة خارج الصلاة من فتنة لا تحصل بكشفه في الصلاة؛ بما أنها لا تصلي في الأغلب إلا في بيتها.

المبحث الرابع: أحكام المراهق والمراهقة في النظر إلى العورة المطلب الأول: النظر إلى عورة المراهق والمراهقة

اتفق الفقهاء من الحنفية⁽¹²⁷⁾، والمالكية⁽¹²⁸⁾، والشافعية⁽¹²⁹⁾، والحنابلة⁽¹³⁰⁾ على حرمة النظر إلى عورة المراهق التي سبق بيان خلاف هؤلاء الفقهاء في حدها؛ بحيث لا يجوز للبالغ ولا للبالغة ولا للمراهق ولا للمراهقة، النظر إلى تلك العورة من المراهق.

كما اتفق هؤلاء الفقهاء⁽¹³¹⁾ أيضا على حرمة النظر إلى عورة المراهقة التي سبق بيان خلافهم في حدها؛ بحيث لا يجوز للبالغ ولا البالغة ولا المراهق ولا المراهقة أيضا؛ النظر إلى تلك العورة من المراهقة.

قال شيخنا زادة في الخنثى: "ولا يكشف نفسه عند رجل؛ لأنه لو كان مراهقة، لم ينظر إلى ما سوى الوجه والكف منه، ولو كان مراهقا، لم ينظر إلى ما تحت سترته إلى ركبتيه. ولا عند امرأة؛ لأنها لا تنظر إلى ما تحت السرة إلى الركبة، مراهقا كان أو مراهقة، كما في القهستاني⁽¹³²⁾."

(تم حذف كلام ابن القطان الذي رأى المحكم الفاضل أنه غير واضح فيوضح أو يحذف) الكلام والنقل غير واضح. يوضح أو يحذف

المطلب الثاني: نظر المراهق والمراهقة إلى عورة غيرهما الفرع الأول: نظر المراهق إلى عورة الأجنبية واستئذانه على الأجنبيات

أرى أن النظر والاستئذان موضوعان مختلفان فالجمع بينهما في عنوان واحد فيه إشكال (سيتضح فيما بعد)
قال الباحثان: يلزم من منع المراهق من النظر إلى عورة الأجنبية أن يستأذن عليها، وبخاصة مع قوله عليه السلام: "إنما جعل الاستئذان من أجل النظر". فهذا هو الجامع بين الاستئذان والنظر في عنوان هذا المطلب، وأما ما أوضحه المحكم الفاضل من الإشكال، فقد استدركناه بالأخذ بما أرشد إليه فضيلته لإزالة ذلك الإشكال، فجزاه الله عنا كل خير وبركة.

ذهب الحنفية⁽¹³⁶⁾، والمالكية⁽¹³⁷⁾، والشافعية في الأصح⁽¹³⁸⁾، والحنابلة في رواية⁽¹³⁹⁾ إلى أن المراهق يؤمر بالاستئذان في دخوله على النساء الأجنبية عنه، وأن المراهق في نظره إلى الأجنبية، كالرجل الأجنبي.

وذهب الشافعية في مقابل الأصح⁽¹⁴⁰⁾، والحنابلة في المذهب⁽¹⁴¹⁾ إلى أن المراهق، يجوز له أن يدخل على النساء من غير استئذان، وأنه في النظر إلى الأجنبية، كالبالغ مع محارمه.

قال الكاساني: "أما الذي يعرف التمييز بين العورة وغيرها وقرب من اللحم فلا ينبغي لها أن تبدي زينتها له، ألا ترى أن مثل هذا الصبي أمر بالاستئذان في بعض الأوقات"⁽¹⁴²⁾.

قال النظام النيسابوري: "يجب الاحتجاب من المراهق الذي ظهرت فيه مبادئ الشهوة"⁽¹⁴³⁾.

وقال ابن قطن: "من الصبيان الذين لم يخاطبوا مراهقون، يفهمون ويفطنون للمحاسن وإن كان التكليف لم يتوجه إليهم؛ فينبغي أن يؤدبوا على النظر ويدربوا على تركه، تدريجاً وتأديبهم على الصلاة"⁽¹⁴⁴⁾. هذا تأديب وتدريب وليس وجوباً لعدم وجوب الصلاة عليهم فالاستئذان في غير محله. أما كلام النيسابوري فصريح في الوجوب

قال الباحثان: نحن لم نستشهد بكلام ابن القطان - ولا بكلام النيسابوري وغيره - لإيجاب الاستئذان على المراهق؛ لأن الجمهور على أن المراهق ليس مكلفاً؛ فلا يتوجه عليه الوجوب لذلك، وإنما يتوجه الوجوب على وليه أن يأمره بالاستئذان ويمنعه من الدخول على الأجنبية بدونه، ويتوجه على البالغ أيضاً أن يستر عورته عنه؛ وبالتالي فإننا لم نسق كلام ابن قطن لبيان وجوب الاستئذان على المراهق. وأما كلام النيسابوري فنعم هو صريح في الوجوب لكنه صريح في الوجوب على البالغ لا على المراهق.

وقال النفراوي: "النظر لعورة الكبير المراهق أو البالغ حرام؛ لقول اللخمي: المراهق كبير"⁽¹³³⁾.

ودليل منع المرأة البالغة من النظر إلى عورة المراهقة الأجنبية عنها:

1- أن المراهقة في سن تأخذها العين وتشتت⁽¹³⁴⁾؛ فكانت كالبالغة في ذلك؛ فتأخذ أحكام البالغة، ومنها: حرمة نظر المرأة الأجنبية وغير الأجنبية إلى ما بين سرتها وركبتها؛ ولهذا ذكر ابن القطان تقييد الحنابلة بإباحة نظر الأم إلى عورة ابنتها، بما إذا كانت ابنتها صغيرة لا تشتت، وجعل في مقابل الصغيرة: المراهقة⁽¹³⁵⁾.

2- ولأن عورة المراهقة كعورة البالغة على قول من ذهب إلى ذلك فيما تقدم بيانه؛ وحينئذ فكما أن عورتها على الرجل البالغ كعورة البالغة عليه، فينبغي أن تكون عورتها على المرأة البالغة، كعورة البالغة عليها أيضاً.

أين ترجيح الباحث؟؟؟

قال الباحثان: كيف نرجح في مسألة لا خلاف فيها؟! فقد حكينا في هذا الفرع اتفاق الفقهاء من جميع المذاهب على حرمة النظر إلى عورة المراهق والمراهقة.

يلاحظ أن ازدحام نقل الأقوال في البحث بمجمله، وحشد نقولات كثيرة متتابعة دون تدخل واضح من الباحثين في تنسيق الأقوال وترتيبها والتعليق عليها يترك القارئ مشوشاً لا يخرج بشئ حاسم في الموضوع، بل يخرج من البحث مشوشاً أكثر مما كان عليه قبل قراءة البحث، لا سيما أن البحث من مقاصده مخاطبة عموم الآباء وليس العلماء المختصين فقط - كما بُيِّن في الملخص والمقدمة - فحبذا إعادة النظر في تخفيف حدة تتابع حشد الآراء وسردها بهذه الطريقة، وإعادة ترتيبها بحضور أكثر لشخصية الباحثين كسرا لحدة كثرة النقل.

قال الباحثان: إنما سقنا النصوص المنقولة بحروفها من أجل تأكيد صحة ما استخلصناه منها من المذاهب في المسألة وأدلتها؛ بحيث إن عملنا لذلك لم يقتصر على نقل تلك النصوص بلا تدخل منا - كما ذكر فضيلة المحكم الكريم - بل كنا نحكي بعبارتنا الخاصة المذاهب في المسألة والأدلة فيها، ثم نسوق النصوص التي منها استخلصنا تلك المذاهب والأدلة؛ لتأكيد صحة ما استخلصناه ودفع توهم أن نكون أسأنا فهم النصوص فيما حكيناه من المذاهب والأدلة؛ ومن ثم فنحن لم نترك القارئ يفهم تلك النصوص وحده، بل لخصنا له معناها - بحكاية المذاهب في المسألة وأدلتها - قبل سوقها له، وما سقناها له بعد تلخيص معناها إلا لفائدة دفع توهم أن نكون أخطأنا في نقل المذاهب وأدلتها بإساءة فهم النصوص التي منها كان ذلك النقل.

ذوى محارمها"، ولا شك أن هذا لا يعد من قبيل نقل الرأي وضده عن العالم الواحد.

ثم إننا في هذا الفرع وغيره قد حكينا الرأيين واستوفينا أدلة كل رأي ثم رجحنا ما رأيناه راجحاً؛ وأما استيفاء أدلة كل رأي قبل حكاية الرأي التالي، فهو منهج لم نتبعه في جميع هذا البحث، فلا يلزمنا لذلك اتباعه في هذا الفرع هنا؟ فقد التزمنا في جميع مسائل هذا البحث أن نعرض للآراء كلها أولاً، ثم نعرض لأدلة كل قول؛ فلا نعرض لأدلة كل رأي إلا بعد الفراغ من حكاية الآراء جميعاً، وهذا منهج معتمد متبع في الأبحاث والرسائل العلمية اليوم كالمناهج الأخر الذي يقترحه فضيلة المحكم، ولا يترتب على الأخذ به أن تصوير المسألة تائها كما قال فضيلته، بل يرى الباحث أن المنهج الذي اتبعه أولى من المنهج المقترح؛ لأن من أراد معرفة الآراء في المسألة بغض النظر عن أدلتها فليس محتاجاً حالئذ إلى المرور على أدلة الرأي الأول قبل معرفة الرأي الثاني، ولا إلى المرور على أدلة القول الثاني قبل معرفة الرأي الثالث، وهلم جرا.

استدل من أوجب استئذان المراهق على النساء الأجنبية وجعلها معه كالبالغ:

1- بقوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيْسَ أَتَذُنُّكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ" النور/58. فهو يدل على أنه لا يحل لمن لم يبلغ الحلم النظر إلى مواضع الزينة من المرأة⁽¹⁵²⁾، وهو يعم المراهق، بل هو أولى بالمنع؛ لأنه أكثر تمييزاً. والآية وإن سقيت في حق المحارم من النساء - كما يظهر من كون الاستئذان داخل البيت - إلا أن استئذان من لم يبلغ الحلم على الأجنبية من النساء أولى؛ فيكون مدلولاً بفحوى الخطاب أو مفهوم الموافقة أو قياس الأولى.

ويجاب عن هذا الاستدلال: بأن استئذان من لم يبلغ الحلم لدخوله على النساء من المحارم، لا يراد به النهي عن النظر على مواضع الزينة من المرأة، بل التوقي من وقوع النظر على الأحوال الخاصة للأهل في تلك الأوقات من نحو الكشف الكامل والجماع؛ لما في النظر إلى تلك الأحوال من الأثر البالغ في نفس المميز⁽¹⁵³⁾؛ وإلا فإن النظر إلى مواضع الزينة من المرأة مباح حتى للرجال من محارمها بله المراهقين أو المميزين.

هذا الاستدلال ليس قوياً؛ فكيف يستدل بالآية على أن الذين لم يبلغوا الحلم لا يحل لهم النظر إلى مواضع زينة المرأة وعموم لفظ الذين لم يبلغوا الحلم يدخل فيه المراهق (ومن دونه ممن يحل له النظر حتى لزينة الأجنبية) والآية تتحدث عن

قال ابن كثير: "فأما إن كان مراهقاً أو قريباً منه، بحيث يعرف ذلك ويدريه، ويفرق بين الشوهاء والحسنة، فلا يمكن من الدخول على النساء"⁽¹⁴⁵⁾.

وقال القرطبي: "إن راهق، فحكمه حكم البالغ في وجوب الستر"⁽¹⁴⁶⁾.

وقال النووي: "واختلف أصحابنا في الصبي المراهق مع المرأة الأجنبية، فمنهم من قال: هو كالرجل البالغ الأجنبي معها؛ فلا يحل لها أن تبرز له... ومنهم من قال: هو معها كالبالغ من ذوى محارمها"⁽¹⁴⁷⁾.

وقال ابن عادل: "فأما المراهق فيلزم المرأة أن تستر منه ما بين سرتها وركبتها، وفي لزوم ستر ما عدا وجهان: الأول: لا يلزم... والثاني: يلزم، كالرجل"⁽¹⁴⁸⁾.

وقال الرملي: "والأصح أن المراهق... كالبالغ فيلزمها الاحتجاب منه، كالمجنون؛ لظهوره على عورات النساء. والثاني: له النظر كالمحرم. وعلى الأول يلزم وليه منعه النظر كما يلزمه منعه سائر المحرمات. ولو ظهر منه تشوف للنساء فكالبالغ قطعاً"⁽¹⁴⁹⁾.

وقال ابن قدامة: "إن كان [أي الصبي المميز] ذا شهوة، فهو كالمحرم... وعنه: أنه كالأجنبي"⁽¹⁵⁰⁾.

وذكر المرداوي: أن الصبي المميز ذا الشهوة حكمه حكم ذي المحرم في النظر، وعنه: كالأجنبي؛ لأنه كالبالغ في الشهوة"⁽¹⁵¹⁾.

هذا الفرع كله يحتاج إلى إعادة ترتيب فانظر كيف تنقل الرأي وضده عن العالم الواحد وتترك المسألة تائها. إبدأ بقول القائلين بوجوب غض بصره واستئذانه واستوف رأيهم وأدلتهم، ثم اعرض للقائلين بخلاف ذلك واستوف رأيهم وأدلتهم. ثم اذكر رأيك وترجيحك للمسألة

قال الباحثان: لا نجد ما ذكره فضيلة المحكم الكريم من نقل الرأي وضده في هذا الفرع عن العالم الواحد، ولو نبه المحكم الفاضل على موضع ذلك لنظرنا فيه واستدركناه. نعم قد ننقل عن الكتاب الواحد - لا العالم الواحد - الرأي وضده، ولكن هذا إنما يكون منا في سياق بيان اختلاف المذهب في المسألة على أكثر من رأي؛ بحيث نحكي اختلاف المذهب في المسألة حالئذ، ثم ننقل من الكتاب الواحد ما يدل على وجود ذلك الخلاف فيها في المذهب، وهو كما حكينا في هذا الفرع مثلاً خلاف الشافعية في مسألة استئذان المراهق على الأجنبية، ثم نقلنا هذا الخلاف من المجموع للنووي رحمه الله بقولنا: قال النووي: "واختلف أصحابنا في الصبي المراهق مع المرأة الأجنبية، فمنهم من قال: هو كالرجل البالغ الأجنبي معها؛ فلا يحل لها أن تبرز له... ومنهم من قال: هو معها كالبالغ من

الاستئذان داخل البيوت أي على المحارم فكيف يحرم على المراهق النظر إلى مواضع الزينة من المحارم؟ فهذا مباح للرجال المحارم بله المراهقون. فالدخول دون استئذان في هذه الأوقات له أغراض أخرى، فلا يخفى أنه قد يقع البصر فيه على ما هو أشنع من مجرد النظر لعموم العورة، من رؤية التكشف الكامل والسوء وربما يقع على رؤية جماع ونحوه مما يترك أسوأ الأثر في نفس الرائي والمرئي، وإلا فالنظر للعورة العامة في هذه الأوقات وفي غيرها سواء. فالمراهق ينظر من المحارم أجزاء معينة من جسمها ومن الأجنبية يمنع من نظر سوى الوجه والكفين على أكثر الآراء تشدداً. إذن حكم استئذان من لم يبلغ الحلم في هذه الأوقات شيء، وحكم نظر المراهق إلى المرأة الأجنبية أو محرماً شيء آخر ليس من مقتضيات الآية. (ولننتبه إلى أن من لم يبلغ الحلم يشمل من هو دون المراهق أيضاً وكل من يفهم معنى الاستئذان من أربع وخمس وست سنوات، وذكر العبيد والإماء أيضاً في الحكم).

كما أرجو ملاحظة أن العنوان السابق جاء بـ (استئذان المراهق على النساء الأجنبية) والآية تتحدث عن الاستئذان في الدخول على المحارم رجالاً ونساء بالدرجة الأولى لأنهم هم الذين - في الغالب - يسكنون في البيت الواحد. وبالطبع الاستئذان على غيرهم يكون من باب أولى. فلننتبه للعنوان.

قد اخذ الباحثان بما طلبه المحكم الكريم من تعديلات على هذا الدليل ووجه الاستدلال به وأضافا مرجعاً لما ذكره في الجواب عليه، فأزالا بذلك الإشكال الذي نبه عليه بالنسبة إلى عنوان الفرع، فجزى الله المحكم عنا خيراً وجعله دليلاً إلى كل خير.

2- وقوله تعالى: وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۚ وَلَا يَخْرُجْنَ بِخُمْرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ۚ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ بُنَاتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ" (النور/ 31).

فالمراد بالذين لم يظهروا على عورات النساء: الذين لا يميزون العورة من غير العورة، ولم يبلغوا حد الشهوة. وهو يدل بمفهوم الصفة المخالف على أن الذين يميزون العورة وبلغوا حد الشهوة لا يحل لهم أن يطلعوا على مواضع الزينة من المرأة الأجنبية، ولا يحل لها أن تبدي زينتها؛ ولهذا فالواجب أن يستأذن المراهق عند دخوله على النساء الأجنبية؛ حتى لا يطلع على زينتهن، ويجب على وليه أن يمنعه من النظر كما

يلزمه من سائر المحرمات⁽¹⁵⁴⁾.

وقال النووي في تفسير "الذين لم يظهروا على عورات النساء": "ومعناه: لم يقووا على موقعة النساء، والمراهق يقوى على الموقعة والجماع؛ فهو كالبالغ"⁽¹⁵⁵⁾.

ويمكن أن يجاب: بأن هذا المفهوم المخالف يعارضه منطوق حديث أبي طيبة الذي استدل به الفريق الثاني - كما يأتي بيانه - ومعلوم أن المنطوق مقدم على المفهوم المخالف. 3- ولأن المراهق في معنى البالغ في الشهوة⁽¹⁵⁶⁾.

قال ابن عادل: "قاما المراهق فيلزم المرأة أن تستر منه ما بين سرتها وركبتها.. كالرجل تقصد الرجل من المحارم؟؟ قال الباحثان: لا يقصد بقول ابن عادل ههنا الرجل من المحارم، بل يقصد به أن المرأة تستر ما بين ركبته وسرتها عن المراهق، كما يستر الرجل ما بين ركبته وسرته عن المراهق، والله أعلم؛ لأنه مشتبه، والمرأة قد تستهيه"⁽¹⁵⁷⁾.

ويمكن أن يجاب: بأن كون المراهق في معنى البالغ في الشهوة هو الداعي إلى أن تستر المرأة عنه ما بين ركبته وسرتها، أما إيجاب ستر ما زاد على هذا القدر أيضاً، فيعارضه منطوق حديث أبي طيبة الأتي في أدلة الفريق الثاني.

أرى أن هذا غير مستقيم فهل تظهر المرأة صدرها على محارمها. والأرجح والأولى ما ذكره كثير من الفقهاء من أن ما يجوز للمحرم نظره من المرأة هو ما يبدو منها أثناء المهنة، ويشمل ما دون الركبتين والنحر والشعر والساعد ونحوها. انظر روح المعاني، الألويسي عند آية النور (ولا يبدين زينتهن...)

قال الباحثان: كثيراً ما تحتاج المرأة إلى أن تكشف صدرها على محارمها حين ترضع رضيعها، وجواز كشف الصدر على المحارم مذهب كثير من الفقهاء أيضاً، وهو أيسر، والله تعالى أعلم

4- وحتى لا يألف المراهقون الدخول على النساء الأجنبية والنظر إلى محاسنهن؛ فيشق عليهم تركه بعد البلوغ⁽¹⁵⁸⁾.

قال ابن قطن: "وإنما نمنعهم امتثالاً لأمر الله لنا بذلك؛ لئلا يألفوا مجالسة الحُرِّ والدخول عليهن، وطلب النظر إلى أبدانهن ومحاسنهن، ينشؤون على ذلك ويألفونه، ويصعب عليهم مفارقتة عند البلوغ"⁽¹⁵⁹⁾.

واستدل من ذهب إلى أن المراهق في النظر إلى الأجنبية كالبالغ مع نوات المحارم:

1- بقوله تعالى: وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ" (النور/ 59). فأمر سبحانه بالاستئذان إذا بلغوا الحلم؛ فدل بالمفهوم المخالف على التقريب بين البالغ وغيره، وعلى أنه إذا لم يبلغ الأطفال الحلم، جاز لهم

المسألة

أن يدخلوا على النساء من غير استئذان؛ فلو لم يحل لهما النظر إلى مواضع زائدة عما يحل للبالغ، لما كان بينهما فرق⁽¹⁶⁰⁾.

2- وبحديث جابر أن أم سلمة رضي الله عنهما استأذنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحجامة، فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا طيبة أن يحجمها، قال: حسبت أنه قال: كَانَ أَخَاهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ أَوْ غُلَامًا لَمْ يَحْتَلَمْ⁽¹⁶¹⁾. فقوله أو "غلاما لم يحتلم"، يدل على أن المراهق يجوز له النظر إلى ما عدا ما بين الركبة والسرّة من الأجنبية ما دام لم يحتلم؛ لأن أبا طيبة لا بد أن ينظر شيئا من ذلك من مواضع الحجامة.

حذف الباحثان عبارة "ويمكن أن يجاب عنه: بأن الراوي شاك أكان أبا طيبة أخاها من الرضاعة أو غلاما لم يحتلم؛ ومع الشك والاحتمال، يسقط الاستدلال "ولكن هذا أدى إلى أن وقع التعارض بين مفهوم الصفة المخالف من الآية التي استدلت بها الفريق الأول، ومنطوق هذا الحديث الذي استدلت به الفريق الثاني؛ والقاعدة أن المنطوق مقدم على المنطوق عند التعارض، وأن من شرط العمل بالمفهوم المخالف عند من يحتج به أن لا يعارضه منطوق؛ ولهذا فقد غير الباحثان الترجيح في هذه المسألة .

هنا لا يسقط الاستدلال لأن كلاً من الاحتمالين في نظر الراوي قاطع في الدلالة على الجواز، فجعل كون الحجام غلاما لم يحتلم مساويا للأخوة من الرضاعة في إباحة كشف ما لا يكشف على غيرهما. وليس هذا من نوع ما ذكره الأصوليون من أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال. فهذه القاعدة متعلقة بالدليل ذاته، وليس بالخيار بين مفرداته المتساوية في القوة والدلالة كما في مثالنا هذا.

أما الراجح:

فلعل ما ذهب إليه الفريق الثاني من أن المراهق في النظر إلى الأجنبية كالبالغ مع ذوات محارمه، هو الراجح والله تعالى أعلم؛ وذلك لأن منطوق حديث أبي طيبة صريح في أن من لم يبلغ الحلم فلا يجب على المرأة أن تستر منه ما زاد على ما بين سرتها وركبتها، وهو منطوق لا يقوى على معارضته مفهوم المخالفة من قوله تعالى: "أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء". إلا أن الأولى والأحوط مع ذلك استئذان المراهق في الدخول على النساء الأجنبية؛ بما أن من قارب الحلم يشتهي ويميز بين عورات النساء، ويفرق بين الشهواء والحسنة. **ظاهر النص يدل على خلاف ذلك لأنه حصر (الأمر في الحكم) ببلوغ الحلم**

(تم حذف عبارة: "وظاهر النص يدل على وجوب استئذان من كان يميز ذلك من النساء " وتم تغيير الترجيح كله في هذه

الفرع الثاني: نظر المراهقة إلى عورة الرجل البالغ

ذهب الحنفية⁽¹⁶²⁾، والمالكية⁽¹⁶³⁾، والشافعية⁽¹⁶⁴⁾ إلى أن المراهقة تمنع من النظر إلى عورة الرجل البالغ، أي نزجرها ونكفها عن ذلك، وإن لم تكن عليها فيه حرمة، وعلى البالغ ستر عورته عنها.

ولم نجد للحنابلة نصا في نظر المراهقة إلى عورة البالغ. قال الخرشي: "لا ينظر عورة من تشتهي. وهل تمنع هي من أن تنظر لعورته، أي نزجرها ونكفها وإن كان لا حرمة عليها؟ وهو الظاهر"⁽¹⁶⁵⁾.

وقال سليمان الجمل: "يحرم على المرأة الكبيرة ولو مراهقة نظر شيء من نحو فحل أجنبي كبير... ولها بلا شهوة أن تنظر... من محرّمها خلا ما بين سرّة وركبة"⁽¹⁶⁶⁾.

وفي قليوبي: "قوله: (قلت: الأصح التحريم): فيجب على الرجل أن يستر ما يعلم أن المرأة تنظر إليه منه، كعكسه... والمراد بها ما يشمل المراهقة"⁽¹⁶⁷⁾.

وهذا علما بأن عورة الرجل البالغ على المرأة البالغة هي ما بين السرّة والركبة عند الحنفية⁽¹⁶⁸⁾، والمالكية في المشهور من مذهبهم⁽¹⁶⁹⁾، والحنابلة⁽¹⁷⁰⁾، والشافعية⁽¹⁷¹⁾.

دليل منع المراهقة من النظر إلى عورة البالغ:

1- قوله تعالى: "وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ" ^(النور/31). فهو يعم المراهقات في الغض من البصر؛ لوجوب استئذانهن على أهلهن من الرجال والنساء، كي لا يرين عوراتهم⁽¹⁷²⁾.

2- ولأن المراهقة في سن تشتهي الرجال⁽¹⁷³⁾.

3- ولوجوب استئذان المراهقات على أهلهن رجالاً ونساءً حتى لا يرين عوراتهم⁽¹⁷⁴⁾.

4- ولأن المراهقة عقلت معاني الكشفة ونحوها؛ فتمنع من النظر للعورات⁽¹⁷⁵⁾.

الفرع الثالث

نظر المراهقة إلى عورة المرأة البالغة

ذهب الشافعية إلى أن عورة المرأة البالغة على المراهقة، كعورة البالغة على البالغة؛ وذلك ما بين الركبة والسرّة، إلا أن تكون الناظرة - ولو مراهقة - فاسقة، فالمعتمد حالئذ أن عورة المسلمة عليها ما بين الركبة والسرّة أيضا، خلافا لابن عبد السلام الذي جعل الفاسقة كالذمية في أن عورة المسلمة عليها جميع بدنّها إلا الوجه والكفين.

قال قليوبي: "والمرأة مع امرأة كرجل ورجل؛ فيحل نظرهما

باب التأديب والتربية، لئلا يعتادها فيشق عليه تركها بعد البلوغ، والله تعالى أعلم وأحكم.

وثالثاً: أن الراجح عند الباحثين في عورة المراهق الذي بلغ اثنتي عشرة سنة فأكثر، والمراهقة التي بلغت تسع سنوات فأكثر - أنها خارج الصلاة كعورة البالغ.

ورابعاً: أن الراجح - والله أعلم - جواز صلاة المراهقة بغير غطاء للرأس فقط، إلا أن الأحسن والأحوط - مع هذا - أن تصلي بخمار يغطي رأسها، لأنها إنما تؤمر بالصلاة للتعود، فتؤمر بستر جميع بدنهن؛ للتعود أيضاً.

وخامساً: أن الفقهاء اتفقوا على حرمة النظر إلى عورة المراهق والمراهقة.

وسادساً: أن المراهق يؤمر بالاستئذان في الدخول على النساء الأجنيات، وحكمه في ذلك حكم البالغ.

وسابعاً: أن المراهقة تمنع من النظر إلى عورة الرجل البالغ، وإن لم تكن عليها فيه حرمة، وعلى البالغ ستر عورته عنها. وأن عورة المرأة البالغة على المراهقة، كعورة البالغة على البالغة؛ وذلك ما بين الركبة والسرة.

هذا ويوصي الباحثان بإشاعة التنبيه على مخاطر كشف عورات المراهقين، والتنبيه على ميزة الشريعة الإسلامية في الحرص على سترها، وبخاصة في هذا الزمان الذي شاع فيه التكشف والتحرش الجنسي بالصغار والمراهقين، ولا حول ولا قوة إلا بالله، والحمد لله رب العالمين.

إليها إلا ما بين سرّة وركبة، فيحرم نظرها... قوله: والمرأة إلخ، المراد بها: ما يشمل المراهقة، ولو فاسقة في الشقين على المعتمد، خلافاً لابن عبد السلام في جعلها [أي الفاسقة] كالذمية⁽¹⁷⁶⁾.

ولم نجد للمذاهب الأخرى تصريحاً في هذه المسألة في حدود بحثنا.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف مخلوقات الله سبحانه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد، فهذا ما قدرنا على بحثه في هذه العجالة والنبذة اليسيرة من الكلام على أحكام المراهق والمراهقة في العورة، نخلص منه إلى تقرير النتائج التالية:

فأولاً: أن المراهق: هو الذي قارب البلوغ بالتشوف إلى النساء وتحرك الآلة والشهوة إلى الجماع، مع القدرة عليه بلا إنزال، وعمره في الذكر من 12 إلى 15 سنة إذا لم يبلغ، وفي الأنثى من 9 إلى 15 سنة إذا لم تبلغ.

وثانياً: أن المراهق تثبت له أهلية وجوب كاملة، والراجح بالنسبة إلى أهلية الأداء في حقه هو القول بعدم تكليفه وأن أهلية الأداء تثبت له لذلك ناقصة لا كاملة، كما هي حال المميز؛ وذلك لقوة أدلة ذلك من الكتاب والسنة والإجماع. ولكن يمنع المراهق - مع هذا - من فعل المحرمات من

الهوامش

- (7) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، ج2، ص90، وعلي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، ج2، ص633، وابن الهمام، فتح القدير، ج4، ص181، والزيلعي، تبيين الحقائق، ج2، ص258، والشيخ نظام وآخرون، الفتاوى الهندية، ج5، ص61.
- (8) نظام وآخرون، الفتاوى الهندية، ج5، ص61.
- (9) لجنة علماء، مجلة الأحكام العدلية، ج1، ص190.
- (10) ابن عابدين، رد المحتار، ج3، ص542.
- (11) انظر: الدسوقي، حاشيته، ج1، ص129.
- (12) الخطاب الرعيني، مواهب الجليل، ج4، ص170.
- (13) انظر: ابن حجر الهيتمي، حواشي تحفة المحتاج، ج7، ص197، والشربيني، مغني المحتاج، ج3، ص130.
- (14) انظر: الماوردي، الحاوي، ج11، ص19.

- (1) الملم: هو الذي قارب أن يبلغ ويحتلم. الزبيدي، تاج العروس، ج33، ص435.
- (2) الناهد: المرأة التي نهت ثديها... ويقال غلام ناهد مراهق. انظر: الزمخشري، أساس البلاغة، ص472.
- (3) انظر: الصبان، حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، ص312.
- (4) هو الذي لم تشدَّ عظامه. انظر: الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج1، ص345 و1301.
- (5) انظر: ابن حمدون، التذكرة الحمدونية، ج5، ص305.
- (6) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص128، والأزهري، تهذيب اللغة، ج5، ص260.

- (15) انظر: الرحيباني، مطالب أولي النهي، ج5 ص548 وابن قدامة المقدسي، المغني، ج9، ص52.
- (16) السرخسي، المبسوط، ج24، ص162.
- (17) انظر: ابن عابدين، رد المحتار، ج3، ص542، والشيخ نظام وآخرون، الفتاوى الهندية، ج5 ص61 وعلي حيدر، درر الحكام، ج2، ص633، وابن محمد أمين، تكملة حاشية رد المحتار، ج7، ص115، والحطاب، مواهب الجليل، ج4 ص170 والدسوقي، حاشية الدسوقي، ج1، ص129.
- (18) انظر: حيدر، درر الحكام، ج2، ص633، والشيخ نظام وآخرون، الفتاوى الهندية، ج5، ص61، وابن محمد أمين، تكملة حاشية رد المحتار، ج7، ص115.
- (19) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، تحقيق شعيب الارناؤوط، ج2، ص187 وقال الشيخ شعيب: إسناده حسن. وأخرجه أيضا أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، برقم 495، ج1 ص185 وقال فيه الألباني: حسن صحيح (الألباني، صحيح وضعيف سنن أبي داود، ج1، ص145).
- (20) انظر: ابن قدامة، المغني، ج9 ص52 وابن عابدين، رد المحتار، ج6، ص382.
- (21) انظر: الماوردي، الحاوي، ج11 ص19، ابن قدامة، المغني، ج9، ص52.
- (22) لجنة علماء، مجلة الأحكام العدلية (مادة 986)، ج1، ص190.
- (23) القانون المدني الأردني، رقم 67، سنة 1971م، مادة 2.
- (24) انظر: موقع ستار ياييز على الموقع الالكتروني: <http://www.startimes.com/?t=7396514> وموقع المستشار عبد الرحمن هاشم الذي نقل ما ذكرناه عن الأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم عبد العال استاذ الأمراض الجلدية والتناسلية والذكورة في كلية طب جامعة الأزهر، على الموقع الالكتروني: http://www.almostshar.com/web/Subject_Desc.php?Subject_Id=3550&Cat_Subject_Id=61&Cat_Id=8 وانظر - أيضا موقع الاستشارات على الموقع الالكتروني: <http://consult.islamweb.net/consult/index.php?page=Details&id=2146664>
- (25) ابراهيم وجيه، المراهقة خصائصها ومشكلاتها، ص15.
- (26) انظر: البزدوي، أصوله، ج4، ص335، وابن أمير حاج، التقرير والتحبير ج3، ص446، والتفتازاني، شرح التلويح على التوضيح، ج2، ص337، والسرخسي، أصوله، ج2، ص340.
- (27) انظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ج5، ص34، والعدوي، حاشيته، ج2، ص127، وابن أمير حاج، التقرير والتحبير ج3، ص445، والآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ج2، ص83، والبعلي، القواعد والفوائد الأصولية، ج1، ص34.
- (28) انظر: البعلي، القواعد والفوائد الأصولية، ج1، ص34، والبعلي، المختصر في أصول الفقه، ج1، ص69، والمرداوي، الإنصاف، ج1، ص281 وابن حنبل، مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، ج2، ص796.
- (29) البعلي، القواعد والفوائد الأصولية، ج1، ص34.
- (30) أخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب البيوع، برقم 2350، ج2، ص67 وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه.
- (31) أخرجه أبو داود، في سننه، كتاب الخراج، باب في أخذ الجزية، برقم 3040، ج3، ص131، وقال فيه الألباني: صحيح. (انظر: الألباني، صحيح وضعيف سنن أبي داود، ج2، ص260).
- (32) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب المرأة تصلي بغير خمار، حديث رقم 641، ج1، ص244 وقال فيه الألباني: صحيح (انظر: الألباني، صحيح وضعيف سنن أبي داود، ج1، ص190).
- (33) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب فضل الغسل يوم الجمعة وهل على الصبي غسل، برقم 839، ج1 ص300 ومسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال، برقم 846، ج2، ص580.
- (34) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، ج5، ص279.
- (35) البهوتي، كشف القناع، ج3، ص443.
- (36) ابن حجر، فتح الباري، ج5، ص277.
- (37) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص300، والعبد اللطيف، القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير، ج1، ص437، والمرداوي، الإنصاف، ج1، ص281.
- (38) انظر: الشنقيطي، شرح زاد المستقنع <http://islamport.com/w/hnb/Web/1741/1.htm>
- (39) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب شهادة المختبي، برقم 2496، ج2، ص933، ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تتكح زوجاً غيره ويطأها، برقم 111، ج2، ص1055.
- (40) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ج1، ص573.
- (41) الفيومي، المصباح المنير، ج2، ص437.
- (42) انظر: قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، ج1، ص324.

- (43) انظر: الشربيني، مغني المحتاج، ج1، ص185.
- (44) انظر هذين النوعين للعورة في: ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج، ج2، ص110.
- (45) الكوغ: طَرَفُ الرَّئِدِ الذي يَلِي الإبهامَ، وليس هو المرفق كما يظن كثير من العامة (انظر: الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ج1، ص982).
- (46) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص612، والزبيدي، تاج العروس، ج1، ص275.
- (47) ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ج1، ص408.
- (48) ابن نجيم، البحر الرائق، ج1، ص285.
- (49) ابن عابدين، رد المحتار، ج1، ص408.
- (50) انظر: شيخ زاده، مجمع الأنهر، ج4، ص469.
- (51) انظر: الصاوي، حاشية الصاوي، ج1، ص369، والحطاب الرعيني، مواهب الجليل، ج4، ص170، والدسوقي، حاشية الدسوقي، ج1، ص420.
- (52) النفراوي، الفواكه الدواني، ج1، ص394.
- (53) ما صورته (ع) فلاين عمر وما صورته (ج) فلاين ناجي (انظر: العدوي، حاشية العدوي، ج1، ص1).
- (54) العدوي، حاشية العدوي، ج2، ص593.
- (55) انظر: الأنصاري، أسنى المطالب، ج1، ص176.
- (56) ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج، ج7، ص197.
- (57) زكريا الأنصاري، أسنى المطالب، ج1، ص176.
- (58) القليوبي، حاشيته على شرح جلال الدين، ج3، ص212.
- (59) انظر: المرداوي، الإنصاف، ج1، ص451.
- (60) انظر: ابن مفلح، النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر لمجد الدين ابن تيمية، ج1، ص43، وابن مفلح، الفروع، ج1، ص287.
- (61) انظر: البهوتي، الروض المربع شرح زاد المستقنع، ج1، ص140، والبهوتي، كشف القناع، ج5، ص14.
- (62) البهوتي، كشف القناع، ج1، ص265.
- (63) المرداوي، الإنصاف، ج1، ص451.
- (64) المرداوي، الإنصاف، ج1، ص451.
- (65) ابن مفلح، النكت والفوائد السنية، ج1، ص43.
- (66) ابن مفلح، الفروع، ج1، ص287.
- (67) البهوتي، الروض المربع، ج1، ص140.
- (68) البهوتي، كشف القناع، ج5، ص14.
- (69) المرداوي، الإنصاف، ج1، ص453.
- (70) البهوتي، كشف القناع، ج1، ص265.
- (71) ابن مفلح، الفروع، ج1، ص287.
- (72) النجدي، حاشية الروض المربع، ج1، ص496.
- (73) ابن مفلح، النكت والفوائد السنية، ج1، ص43.
- (74) مازه، المحيط البرهاني، ج2، ص320.
- (75) ابن نجيم، البحر الرائق، ج1، ص285.
- (76) انظر: ابن عابدين، حاشية رد المحتار، ج1، ص408.
- (77) انظر: الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج1، ص420.
- (78) الحطاب الرعيني، مواهب الجليل، ج4، ص170، والدسوقي، حاشيته، ج1، ص420، والمطبعة للطبعة: هي التي يمكن وطؤها بلا ضرر يلحقها به. قال في الجواهر: كينت العشر والتسع؛ فإنه يمكن وطؤها (انظر: الحطاب الرعيني، مواهب الجليل، ج4، ص170).
- (79) انظر: الأنصاري، أسنى المطالب، ج1، ص176، وقليوبي، حاشيته، ج3، ص212.
- (80) ابن مفلح، المبدع، ج2، ص224.
- (81) البهوتي، كشف القناع، ج2، ص90.
- (82) سبق تخريجه.
- (83) انظر: ابن عبد الوهاب في مختصر الإنصاف والشرح الكبير، ج1، ص641.
- (84) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب اللباس، باب فيما تبدي المرأة من زينتها، برقم 4106، ج2 ص460 وقال فيه أبو داود: هذا مرسل، خالد بن دريك لم يدرك عائشة رضي الله عنها. وقال فيه الألباني: صحيح (انظر: الألباني، صحيح الترغيب والترهيب، ج2 ص223).
- (85) انظر: ابن قدامة، المغني، ج7 ص462.
- (86) انظر: ابن عابدين، رد المحتار، ج6 ص728 والطحطاوي، حاشيته، ج1، ص376.
- (87) انظر: ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج، ج2 ص110.
- (88) عورة الرجل في الصلاة عند الحنفية والشافعية ما بين السرة والركبة (انظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ج1 ص284 والدماطي، إعانة الطالبين، ج1 ص112).
- (89) ابن عابدين، رد المحتار، ج6 ص728 وانظر: الطحطاوي، حاشيته، ج1 ص376.
- (90) العبد القن: الذي ملك هو وأبواه. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج13 ص348.
- (91) ابن حجر الهيتمي، تحفة المحتاج، ج2 ص110.
- (92) انظر: المرداوي، الإنصاف، ج1 ص451.
- (93) المرداوي، الإنصاف، ج1 ص451.
- (94) الصاوي، حاشيته على الشرح الصغير، ج1 ص191.
- (95) الدسوقي، حاشيته، ج1 ص216 وانظر: عليش، منح الجليل، ج1 ص225.
- (96) انظر: ابن عابدين، حاشية رد المختار، ج1 ص413.

- (97) انظر: الأنصاري، أسنى المطالب، ج 1 ص 176 والصقعي، القول الراجح مع الدليل من شرح منار السبيل، ج 1 ص 23.
- (98) انظر: الأنصاري، أسنى المطالب، ج 1 ص 176 والصقعي، القول الراجح مع الدليل من شرح منار السبيل، ج 1 ص 23.
- (99) انظر: الأنصاري، أسنى المطالب، ج 1 ص 176 والصقعي، القول الراجح مع الدليل من شرح منار السبيل، ج 1 ص 23.
- (100) سبق تخريجه.
- (101) انظر: المرداوي، الإنصاف، ج 1 ص 397.
- (102) المرداوي، الإنصاف، ج 1 ص 397.
- (103) انظر: ابن عابدين، حاشية رد المختار، ج 1 ص 413.
- (104) القناع: ما يستر الرأس؛ ابن نجيم، البحر الرائق، ج 1 ص 283.
- (105) الشيخ نظام وآخرون، الفتاوى الهندية، ج 1 ص 58.
- (106) انظر: الصاوي، حاشيته، ج 1 ص 369 والحطاب الرعيني، مواهب الجليل، ج 4 ص 170.
- (107) انظر: المرداوي، الإنصاف، ج 1 ص 453 والصقعي، القول الراجح مع الدليل من شرح منار السبيل، ج 1 ص 23.
- (108) عlish، منح الجليل، ج 1 ص 225 والدسوقي، حاشية الدسوقي، ج 1 ص 216.
- (109) وقد عني الدسوقي بالقدر المشترك بين الصغيرة والبالغة في الوجوب: ستر ما بين الركبة والسرة، فهذا القدر يجب سترة في حق البالغة والصغيرة (انظر: الدسوقي، حاشيته، ج 1 ص 216).
- (110) الدسوقي، حاشيته، ج 1 ص 216.
- (111) المرداوي، الإنصاف، ج 1 ص 453.
- (112) انظر: زكريا الأنصاري، أسنى المطالب، ج 1 ص 176.
- (113) انظر: ابن البراذعي، التهذيب في اختصار المدونة، ج 1 ص 263.
- (114) انظر: ابن مفلح، النكت والفوائد السنية، ج 1 ص 43 والمرداوي، الإنصاف، ج 1 ص 453.
- (115) زكريا الأنصاري، أسنى المطالب، ج 1 ص 176.
- (116) ابن البراذعي، التهذيب في اختصار المدونة، ج 1 ص 263.
- (117) مجد الدين ابن تيمية، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ج 1 ص 43.
- (118) المرداوي، الإنصاف، ج 1 ص 453.
- (119) سبق تخريجه.
- (120) ابن قدامة، المغني، ج 7 ص 462.
- (121) النووي، المجموع، ج 3 ص 169.
- (122) انظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ج 1 ص 283.
- (123) انظر: زكريا الأنصاري، أسنى المطالب، ج 1 ص 176.
- (124) انظر: ابن عابدين، حاشية رد المختار، ج 1 ص 413.
- (125) ابن عابدين، حاشية رد المختار، ج 1 ص 413.
- (126) انظر: ابراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ج 1 ص 254.
- (127) انظر: ابن نجيم، البحر الرائق، ج 3 ص 66.
- (128) انظر: الصاوي، حاشية الصاوي، ج 1 ص 369، الحطاب الرعيني، مواهب الجليل، ج 4 ص 170، والدسوقي، حاشية الدسوقي، ج 1 ص 420.
- (129) انظر: النووي، المجموع، ج 3 ص 167 وج 5 ص 149، وزكريا الأنصاري، أسنى المطالب، ج 3 ص 110.
- (130) انظر: البيهوتي، الروض المربع، ج 1 ص 140.
- (131) انظر: ابن عابدين، حاشية رد المختار، ج 1 ص 408 وشيخي زادة، مجمع الأنهر، ج 4 ص 469 وابن القطان، النظر في أحكام النظر، ص 126 و 129 و 290 والنووي، المجموع، ج 3 ص 167 وج 5 ص 149 وابن مفلح، الفروع، ج 1 ص 287.
- (132) شيخي زادة، مجمع الأنهر، ج 4 ص 469.
- (133) النفراوي، الفواكه الدواني، ج 1 ص 394.
- (134) انظر: ابن القطان، النظر في أحكام النظر، ص 290.
- (135) انظر: ابن القطان، النظر في أحكام النظر، ص 290.
- (136) انظر: ابن نجيم، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حذيفة النعمان، ج 1 ص 308 والكاساني، بدائع الصنائع، ج 5 ص 125.
- (137) انظر: القرطبي، تفسيره، ج 6 ص 3613 وابن القطان، النظر في أحكام النظر، ص 341.
- (138) انظر: النووي، روضة الطالبين، ج 5 ص 367 وما بعدها والرملي، نهاية المحتاج، ج 6 ص 191.
- (139) انظر: ابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، ج 3 ص 6.
- (140) انظر: النووي، روضة الطالبين، ج 5 ص 367 وما بعدها والرملي، نهاية المحتاج، ج 6 ص 191.
- (141) انظر: ابن قدامة، المغني، ج 7 ص 458 وابن عادل، تفسير اللباب، ج 12 ص 90.
- (142) الكاساني، بدائع الصنائع، ج 5 ص 125.
- (143) النظام النيسابوري، غرائب القرآن و رغائب الفرقان، ج 5 ص 183.
- (144) ابن القطان، النظر في أحكام النظر، ص 341.
- (145) ابن كثير، تفسيره، ج 3 ص 348.
- (146) القرطبي، تفسيره، ج 6 ص 3560.
- (147) النووي، المجموع، ج 16 ص 139 وما بعدها.

- (148) ابن عادل، تفسير اللباب، ج 12 ص 90 وانظر: الرازي، تفسيره، ج 23 ص 182.
- (149) الرملي، نهاية المحتاج، ج 6 ص 191.
- (150) ابن قدامة، الشرح الكبير على متن المقنع، ج 7 ص 349 وانظر: ابن مفلح، المبدع، ج 7، ص 10.
- (151) انظر: المرداوي، الإنصاف، ج 8 ص 23.
- (152) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج 5 ص 125.
- (153) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج 18، ص 234.
- (154) انظر: ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ج 1 ص 308 والكاساني، بدائع الصنائع، ج 5 ص 125 والقرطبي، تفسيره، ج 6 ص 3613 والنووي، روضة الطالبين، ج 5 ص 367 وما بعدها والرملي، نهاية المحتاج، ج 6 ص 191 والجمل، حاشيته على شرح منهج الطلاب، ج 3 ص 469 وابن قدامة، الكافي في فقه الإمام أحمد، ج 3 ص 6.
- (155) النووي، المجموع، ج 16 ص 139 وما بعدها.
- (156) انظر: ابن مفلح، المبدع، ج 7 ص 10 والرازي، تفسيره، ج 23 ص 182 والمرداوي، الإنصاف، ج 8 ص 23.
- (157) ابن عادل، تفسير اللباب، ج 12 ص 90 وانظر أيضا: المرداوي، الإنصاف، ج 8 ص 23.
- (158) انظر: ابن القطان، النظر في أحكام النظر، ص 341.
- (159) ابن القطان، النظر في أحكام النظر، ص 341.
- (160) انظر: النووي، المجموع، ج 16 ص 139 وما بعدها، وابن قدامة، المغني، ج 7 ص 458 وابن عادل، تفسير اللباب، ج 12 ص 90.
- (161) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب لكل داء دواء واستحباب التداءي، برقم 2206، ج 4 ص 1730.
- (162) انظر: الألوسي، روح المعاني، ج 18 ص 213.
- (163) انظر: الخرخشي، شرح مختصر خليل، ج 2 ص 131.
- (164) انظر: قليوبي، حاشية قليوبي، ج 3 ص 212.
- (165) الخرخشي، شرح مختصر خليل، ج 2 ص 131.
- (166) الجمل، حاشية الجمل، ج 8 ص 76.
- (167) قليوبي، حاشية قليوبي، ج 3 ص 212.
- (168) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، ج 5 ص 122.
- (169) انظر: الخرخشي، شرح مختصر خليل، ج 2 ص 248.
- (170) انظر: البهوتي، كشف القناع، ج 5، ص 14.
- (171) انظر: النووي، شرحه على صحيح مسلم، ج 6 ص 184.
- (172) انظر: الخرخشي، شرح مختصر خليل، ج 2 ص 131 والجمل، حاشيته، ج 8 ص 76.
- (173) انظر: الخرخشي، شرح مختصر خليل، ج 2، ص 131.
- (174) انظر: الألوسي، روح المعاني، ج 18، ص 213.
- (175) انظر: القرطبي، تفسيره، ج 6، ص 3613.
- (176) قليوبي، حاشية قليوبي، ج 3، ص 212.

المصادر والمراجع

- الله محمود محمد عمر، 1419هـ-1999م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأُنصاري، زكريا بن محمد السنيكي، أسنى المطالب شرح روض الطالب، ط 1، تحقيق: محمد تامر، 1422هـ-2000م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ط 3، تحقيق مصطفى ديب البغا، 1987م، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت.
- ابن البراذعي، خلف بن أبي القاسم، التهذيب في اختصار المدونة، ط 1، تحقيق: ابن الشيخ محمد الأمين ولد محمد سالم، 1999م، أزرق أحمد علي، دار البحوث للدراسات الإسلامية، دبي.
- برهان الدين مازة، محمود بن أحمد بن الصدر الشهيد، المحيط البرهاني، دار إحياء التراث العربي.
- البزدوي، علي بن محمد بن الحسين، أصول البزدوي، ط 1، مطبعة جاويد بريس، كراتشي.
- البعلي، علي بن عباس، القواعد والفوائد الأصولية، تحقيق عبد الكريم الفضيلي، 1999م، المكتبة العصرية.
- والبعلي، علي بن عباس، المختصر في أصول الفقه على مذهب
- الألوسي، محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الأمدي، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، ط 1، تحقيق: سيد الجميلي، 1404هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ابراهيم مصطفى وآخرون، 1960م، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مطبعة مصر.
- ابراهيم، وجيه محمود، 1981م، المراهقة خصائصها ومشكلاتها، دار المعارف.
- الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، ط 1، تحقيق محمد عوض، 2001م، دار إحياء التراث، بيروت.
- الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الترغيب والترهيب، ط 5، مكتبة المعارف، الرياض.
- الألباني، محمد ناصر الدين، 1998م، صحيح وضعيف سنن أبي داود، ط 1، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.
- ابن أمير حاج، محمد بن محمد، التقرير والتحبير، ط 1، تحقيق عبد

- الشربيني الخطيب، محمد بن أحمد، مغني المحتاج، ط1، دار الفكر، لبنان، بيروت، 1994.
- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، شرح زاد المستنقع <http://islamport.com/w/hnb/Web/1741/1.htm>
- شيخه زاده، عبد الرحمن بن محمد، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- الصاوي، أحمد بن محمد، بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير للدريدر، ط1، ضبطه وصححه محمد عبدالسلام شاهين، 1995م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الصبان، محمد بن علي، 1918م، حاشية الصبان على شرح الأسموني لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الصقعي، خالد بن إبراهيم، القول الراجح مع الدليل من شرح منار السبيل، دار أم المؤمنين خديجة بنت خويلد النسائية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، بريدة.
- الطحطاوي، أحمد بن محمد، 1318هـ، حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، المطبعة الكبرى، مصر.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر، رد المحتار على الدر المختار، دار الفكر للطباعة، بيروت، 2000م.
- ابن عادل، عمر بن علي، تفسير اللباب، 20ج، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، 2000م، التحرير والتنوير، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1.
- عبد الرحمن بن صالح العبد اللطيف، 2003م، رسالة دكتوراة، القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتفسير، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
- ابن عبد الوهاب، محمد بن عبد الوهاب، مختصر الإنصاف والشرح الكبير، تحقيق عبد العزيز الرومي، محمد بلتاجي، سيد حجاب، مطابع الرياض.
- العدوي، علي الصعيدي، حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب، تحقيق: يوسف البقاعي، 1412هـ، دار النشر، بيروت.
- علي حيدر، درر الحكام شرح مجلة الأحكام، تحقيق: المحامي فهمي الحسيني، 1991م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- عليش، محمد بن أحمد، شرح منح الجليل على مختصر خليل، مكتبة النجاح، طرابلس، ليبيا، 1997م.
- الفيروزآبادي، مجد الدين بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج1، ص1148.
- الفقيومي، أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، المكتبة العصرية.
- القانون المدني الأردني، رقم67، سنة 1971م http://www.lob.gov.jo/ui/laws/search_no.jsp?no=67&year
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، المغني، ط1، دار الفكر، بيروت، 1405هـ.
- ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل، 4ج، المكتبة الإسلامية، بيروت.
- ابن قدامة، عبد الرحمن بن محمد، الشرح الكبير على متن المقنع، الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد مظهرقا، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة.
- البهوتي، منصور بن يونس، الروض المربع، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، 1390هـ.
- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، كشاف القناع عن متن الإقناع، ط، تحقيق: هلال مصيلحي مصطفى هلال، 1402هـ، دار الفكر، بيروت.
- التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، شرح التلويح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.
- الجمال، سليمان بن عمر، حاشية الجمال على المنهج لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، دار الفكر، بيروت.
- الحاكم، محمد بن عبدالله، المستدرک على الصحيحين، ط1، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن حجر الهيثمي، أحمد بن محمد، تحفة المحتاج في شرح المنهاج، المكتبة التجارية الكبرى.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق أحمد بن علي بن حجر، 1379هـ، دار المعرفة، بيروت.
- الحطاب الرعيني، محمد بن محمد، 1398هـ، مواهب الجليل، ط2، دار الفكر، بيروت.
- ابن حمدون، محمد بن الحسن، التذكرة الحمدونية، تحقيق إحسان عباس ويكر عباس، دار صادر، بيروت.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة قرطبة، القاهرة.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني، مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، ط3، المكتبة الإسلامية، بيروت، 1988م.
- الخرشي، محمد بن عبد الله، شرح مختصر خليل، دار الفكر للطباعة، بيروت.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، (تعليق الألباني)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- الدسوقي، محمد بن أحمد، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، تحقيق محمد عlish، دار الفكر، بيروت.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، مفاتيح الغيب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
- الرملي، محمد بن أبي العباس، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر للطباعة، بيروت، 1984م.
- الزمخشري، محمود بن عمر، أساس البلاغة، المطبعة الوهبيية، القاهرة، 1882م.
- الزليعي، عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ط2، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، 1313هـ.
- السرخسي، محمد بن أحمد، أصول السرخسي، دار المعرفة، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيوطي، مصطفى بن سعد، مطالب أولي النهي، المكتبة الإسلامية، دمشق، 1961م.

دار الكتاب العربي، بيروت، 1972م.

القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، ط1، ضبطه وراجعته خليل الميس، مراجعة على الأصول: صدقي جميل العطار، خرج حديثه: الشيخ عرفان العشاء، 2003م، دار الفكر، بيروت.

ابن القطان، علي بن محمد، 1996م، النظر في أحكام النظر بحاسة البصر، ط1، تحقيق إدريس الصمدي، دار إحياء العلوم، بيروت.

قلعه جي، محمد رواس، 1985م، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت.

القليوبي، أحمد بن أحمد، حاشية قليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، 1998م، دار الفكر، بيروت.

الكاساني، أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي، بيروت، 1982م.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق محمود حسن، 1994م، دار الفكر، بيروت.

الماوردي، علي بن محمد، الحاوي في فقه الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م.

مرتضى الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

مجد الدين ابن تيمية، المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، مكتبة المعارف، الرياض، ط2، 1984م.

المرداوي، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، دار إحياء التراث العربي، ط2.

ابن محمد أمين، محمد علاء الدين، تكملة حاشية رد المحتار المسمى قرة عيون الأختار، دار الفكر للطباعة، بيروت، 2000م.

مسلم، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد

الباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، 1404هـ، النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر لمجد الدين ابن تيمية، مكتبة المعارف، الرياض.

ابن مفلح، محمد بن مفلح، الفروع وتصحيح الفروع، تحقيق أبو الزهراء حازم القاضي، 1418هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت.

النجدي، عبد الرحمن بن محمد، حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، ط1، المشرف عبدالله بن جبرين، 1397هـ، المكتبة الوقفية.

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1980م.

ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط2، دار المعرفة، بيروت.

النظام النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، ط1، تحقيق الشيخ زكريا عميران، 1996م، دار الكتب العلمية، بيروت.

نظام وجماعة من علماء الهند، 1991م، الفتاوى الهندية، دار الفكر. النفراوي، أحمد بن غنيم، 1415هـ، الفواكه الدواني، دار الفكر، بيروت.

النووي، محيي الدين يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، ط2، دار إحياء التراث، بيروت، 1392هـ.

النووي، محي الدين يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية.

النووي، محي الدين يحيى بن شرف، المجموع شرح المذهب، دار الفكر، بيروت، 1997م.

ابن الهمام الحنفي، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، فتح القدير، ط2، دار الفكر، بيروت، 1977م.

Provisions of The Adolescent and Teen in the Genitals (A Comparative Study)

*Enas Munir Abu Hamad, Aref Ezz Edden Hassounah**

ABSTRACT

Many parents of adolescents force their teens to cover the genitalia and prevent them from detection; claiming that they are still young, under the age of commissioning, and this is what leads the researchers to go back to the four schools of fiqh to study the limits of the nakedness of the adolescent and teen in prayer and outside the prayer, and knowing the provisions of view adolescent and adolescent to the nakedness of the amount, and the amount of consideration to the nakedness of the adolescent and teen.

Keywords: Adolescent, Teen, Teenager Rougher, Rougher Adolescence, Authorization, Considering.

* Faculty of Shari'a, The University of Jordan, Amman. Received on 10/1/2014 and Accepted for Publication on 11/3/2014.